"ظاهرة التأخر في الزواج
و إقصاء بعض الإناث من سوق
الزواج بصفة نـهائية

بوتخيل معطي
جامعة سعد دحلب البليدة

مقدمة: لقد تتبعت الإجتماع العائلي الجزائري لمدة تزيد عن ربع (4/1) قرن،و قد إنصب اهتمامي:

أولا:على دراسة ظاهرة الطلاق في الجزائر:"من التلاقي إلى الطلاق"،دراسة مقارنة لبعض المدن الجزائرية.و قد تبين لي أن المؤسسة العائلية في الجزائر هي المسؤولة عن تأسيس و تكوين الأسرة. أي هي التي تتكفل باختيار الزوج أو الموافقة عليه،بل إنها من أهم العوامل لحدوث الطلاق داخل البيت الزوجي،الذي عملت العائلة أقصى جهدها في إيجاده.

ثانيا:على دراسة العائلات الجزائرية:"تحديات،رهانات و إنتاج المعنى".و هي دراسة تحاول تبيان أهم الإكراهات التي تتعرض لها العائلات الجزائرية.و كيف تتمكن من معالجتها.بل و كيف تنظر إليها من خلال المعنى الذي تنتجه هي ذاتها إزاء الإكراهات التي تتعررض لها.

و قد تبين بجلاء أن أهم تحدي تواجهه العائلات الجزائرية هو عدم قدرتها على إعادة إنتاجها لذاتها بالسهولة المعهودة التي كانت تنتج بها نفسها في وقت ليس ببعيد.و الذي لا يتجاوز الأربعة عقود.أي بعد صدمة الإستقلال،التي غيرت من الفعل الإجتماعي الداخلي.و أحدثت إنفتاحا بدل الإنغلاق الذي كان معتمدا.و المقصود بعدم قدرتها على إعادة إنتاج ذاتها هو تزويج ذكورها و إناثها في الوقت المقبول إجتماعيا.و منه الإشكالية التي أحاول معالجتها: ظاهرة الإقصاء النهائي من سوق الزواج.

يندرج هذا الموضوع ضمن اهتمام ملتقاكم الوطني الذي يعالج العزوبة و عدم القدرة على الزواج، لكنه يهتم بإشكالية الإشكالية المطروحة.أو أصعب ما يوجد في الظاهرة:

. ذلك أن ظاهرة التأخر في الزواج صارت ظاهرة وطنية أكيدة من خلال البيانات التي نتجت عن مسوح وطنية يقوم بها الديوان الوطني للإحصائيات.بل هي ظاهرة عالمية و قد تكيف معها الشباب حتى و إن نتجت بعض الصعوبات التي يمكن الإشارة إليها.

. كما أن عدم القدرة على الزواج من توفير أسبابه المادية و الرمزية،قد تكون مؤقتة و عابرة.فقد يتمكن عدم القادر على الزواج و لو لفترة طويلة،أن يقدر و يتمكن في مرحلة معينة من حياته،و يدخل إلى مؤسسة الزواج و تصبح له مكانة الوالد(ة):أب أو أم.

لكنني أحاول أن أبين صنفا ثالثا،و هو الصنف الذي تم إقصاؤه من سوق الزواج بصفة نهائية.و لا يمكن أن يصبح أبا أو أما بكيفية شرعية متفق عليها إجتماعيا.

و ظاهرة الإقصاء النهائي من سوق الزواج، يمس بالدرجة الأولى العنصر النسوي الذي يتجاوز العقد الرابع من حياته.بخلاف الذكر الذي و إن تجاوز هته العتبة من السن،فبمجرد أن يتسنى له توفير بعض الأسباب المادية و المعنوية الضرورية لتأسيس بيت زوجي،فإنه يدخل مؤسسة الزواج و إن طال به الأمد في وضعية العازب.

لذلك أحاول أن أركز أكثر على هته الشريحة من المقصيين من مؤسسة الزواج بصفة نهائية:

لماذا و كيف حدث ذلك؟ كيف يعيش المقصي النهائي من مؤسسة الزواج بصفة نهائية حياته؟ ما هي المقترحات التي يمكن إعتمادها؟ و ما مدى نجاعة هته المقترحات في الوقاع العملي؟

و قصد الإجابة على هته التساؤلات،أرى أن التفسير لا يمكن أن يكون إلا إجتماعيا:

* فلابد من فقه المسار التاريخي للمجتمع الجزائري و الإشارة إلى مسار المؤسسة العائلية و التغيرات التي طرأت عليها.

* كما أنه لا بد من الوقوف على الواقع المعاشي الحالي و الميكانزمات التي تتحكم فيه.

* و في الأخير لا بد من محاولة الخروج من المطبات التي يقع فيها المجتمع.و ذلك بعدم معالجته لقاضاياه بكيفية ناجعة و فعالة.و منه وجوب الإستشراف بوضع مقترحات و العمل على تجسيدها ميدانيا.ثم متابعتها،تقييمها ثم تقويمها.

لفقه ظاهرة تأخر الزواج،التي قد تؤدي إلى العزوف عن الزواج.و قصد فهم ظاهرة الإقصاء النهائي من سوق الزواج. لا بد من التعرف على التركبة العائلية الجزائرية.و مواكبة مسار حياتها عبر الأجيال.و ذلك قصد الوقوف على أهم التغيرات التي طرأت عليها. بالرغم من إنني حاولت أن أدرس العائلات الجزائرية برمتها.إلا أنني إستعنت بنتائج الدراسة التي قمت بها في ولاية من ولايات الجزائر العميقة: "ولاية النعامة."

و فقه الإجتماع العائلي في الجزائر ليس بالأمر الهين.ذلك أن الذي يتمكن من المعرفة الحقة للعائلات الجزائرية،سوف يعرف بدون شك المجتمع الجزائري برمته.ذلك أن العائلات تدخل في تفاعل مع جل المؤسسات الإجتماعية التي يتوفر عليها المجتمع إن لم نقل كلها.و لا بد من موضعة العائلات في محيطها الطبيعي.أي في علاقتها مع المؤسسات الإجتماعية و كذلك النسق التاريخي الذي تمر به.و ذلك قصد معرفة الإكراهات التي تتعرض لها و كذلك الفرص السانحة التي يمكن أن تستفيد منها.بل قد يحتاج الأمر إلى إجراء مقارنة بين ما يحدث داخل الديار و ما يحدث خارجها.و ذلك من أجل إستكمال الصورة أو المعنى المنتج من طرف هته المؤسسات العائلية.هل هو إنتاج محلي،جهوي،إسلامي،غربي أو عالمي.و ما مدى تأثير ذلك على ظاهرة التأخر في الزواج من ناحية و كذلك ظاهرة الإقصاء من مؤسسة الزواج بصفة نهائية،و بالخصوص للعنصر النسوي.

لذلك فإنني تطرقت إلى:

1. إشكالية الإقصاء من مؤسسة الزواج في ثقافتنا الإسلامية و المحلية.

2. العوامل الكامنة وراء استفحال ظاهرة التأخر عن الزواج و الإقصاء منه بصفة نهائية:
   . التغير عن طريق الصدمات: الإستعمارية، الإستقلال،المتعددة الأبعاد.
   . التغيرات التي مست المؤسسات:التعليمية،العمل،العائلية.
3. ظاهرة التأخر عن الزواج ثم الإقصاء منه بصفة نهائية.
4. الأسر الغربية.
5. العولمة:تحمل قيما جديدة و تنفي الخصوصيات.
6. النظرة الإستشرافية:الإعتماد على البعد الروحي الحضاري الخاص بنا،و عدم إلغاء ذواتنا.

1. إشكالية الإقصاء من مؤسسة الزواج في ثقافتنا الإسلامية و المحلية.

الإشكال المتمثل في ظاهرة العزوبة أو عدم القدرة على الزواج تمثل احد المشاكل الخطيرة إذا ما موضعناها في السياق الثقافي الذي ننتمي إليه.المتمثل اساسا في العقيدة الإسلامية.التي لا تسمح بالعيش الجنسي خارج مؤسسة الزواج. و يزداد الإشكال حدة إذا ما ركزنا على العنصر النسوي،بالنسلة إلى ثقافتنا المحلية.و إن كان عدم الإحصان قد تترتب عنه مخاطر الوقوع في محضور بالنسبة للثقافة الإسلامية (الزنى).المخاطر التي تعالج في الشريعة الإسلامية من حيث الجزر بالتساوي بين الجنسين الذكور و الإناث و دون أي تمييز:مائة جلدة.أنظر سورة النور الآية الأولى.بخلاف الحس العملي و الرؤيا الإجتماعية المحلية التي تشدد على نكران الفعل إن كان قد أرتكب من طرف الأنثى.و قد يتسامح مع نفس الفعل إن كان مرتكبه ذكرا.و ذلك بالنظر إلى الثقافة الذكورية المهيمنة في مجتمعنا.و التي تنزع في الآونة الأخيرة إلى التراجع و الأفول أمام النزعة النسوانية المنتصرة. تشدد مع الإناث إلى درجة إقصائهن نهائيا من مؤسسة الزواج.بينما الذكر لا يترتب عليه أي إكراه.

بالنظر إلى الفارق البيولوجي بين الجنسين و بالخصوص في عملية الإنجاب.فإن المرأة إذا تجاوزت مرحلة الإنجاب:45 سنة فإنها تقصى بصفة آلية من عملية الدخول في مؤسسة الزواج.عكس الذكر الذي مهما كان مسنا فإنه إن توفرت له ظروف مادية سانحة،بإمكانه أن يدخل مؤسسة الزواج دون إشكال يذكر.إذ يجد دوما من تقبل به كزوج لها.بينما تقصى الأنثى من هته المؤسسة بصفة نهائية.و إن طلقت أو ترملت،و ما تزال شابة، فإنها في السياق الحالي،و بالنظر إلى سوق الزواج الذي يعج بالعازبات اللاتي يرغبن في الإلتحاق بهذا السوق الزواجي، فإنهن غالبا ما يقصين من إعادة الزواج.بخلاف الذكر الذي يمكنه دوما من إجاد من بين العازبات من ترضى بالزواج به.

و مع كل ذلك فإن مؤسسة الزواج، في مجتمعنا ما تزال تحتفظ بقداسة واحترام كبيرين.بخلاف من يعيش خارج هته المؤسسة.و مع ذلك فإن كلا من النزعة النسوانية و النزعة الذكورية،اللتان تدخلان بمنطق المغالبة.و الإنتصار للذات،غالبا ما تقف مانعا دون التمكن من مواصلة الزواج.أو حتى ديموته بكيفية مرضية.و غالبا ما ينتهي الزواج

المبرم في خلال الثلاث سنوات الأولى من إنعقاده.أما إن قاوم و داوم بعد هته المدة فغالبا ما يكتب له الإستمرار.[1]
ظاهرة الطلاق التي تعزز هي الأخرى من الإقصاء من مؤسسة الزواج بصفة نهائية.

ظاهر الإقصاء من مؤسسة الزواج ظاهرة يهتم بدراستها علم الإجتماع،العلم الخفي الذي لا تظهر أهميته و الوظيفة التي يؤديها إلى العيان،كما أنه علم يهتم بدراسة الخفي المخفي.و له صلة بالعلاقات الإجتماعية و بالخصوص تلك التي تطرح إشكالا في الحياة الإجتماعية.

لا يوجد أي شيء بديهي و طبيعي.فكل شيء مبني.و إن خفي علينا بناؤه.و حجبته بعض عوارض أو موانع الفهم.إذ نعتقد أننا فهما الأمر،و هو طبيعي.و نكتفي بالمعرفة السطحية.و نبني عليها قراراتنا واستراتجيتنا المستقبلية.و بذلك نزيد من تأزم الظاهرة التي نريد معالجتها.و الإنقاص من حدتها ووطأتها.

ومنه فإن عملية الفهم تصبح ضرورية.و لا بد من القيام بالجهد الكافي قصد الوقوف على العوامل الكامنة وراء و جود ظاهرة أو إستفحالها.ليتسنى فيما بعد إقتراح بعض سبل التخفيف من الظاهرة.ثم العمل على تنفيذ الإقتراحات وتسيير عمليات الإنجاز.و بغرض الوصول إلى النجاعة المطلوبة،علينا تقييم واختبار تلك المقترحات.التي صارت عمليات منجزة في الميدان.و التقييم هو الوحيد الذي يوصلنا إلى التطور و التقدم في الخروج من بعض الإشكالات التي تقع فيها شرائح من مجتمعنا.

فعلم الإجتماع علم خفي غير جلي و هو بذاته يبحث عن الخفي المخفي و الغير جلي.فأينما تكون الإشكالية الإجتماعية على علم الإجتماع أن يتواجد.لوضح،يحلل،يعالج و يقترح.

2. العوامل الكامنة وراء إستفحال ظاهرة التأخر عن الزواج و الإقصاء منه بصفة نهائية:

يعتبر التغيير الإجتاعي ذاته الحاصل في البنيات الإجتمناعية من أهم العوامل التي يمكن الأشارة إليها.و هته التغيرات هي التي كانت وراء ظاهرة التأخر المضطرد في سن الزواج بالنسبة للذكور و الإناث على حد سواء.و إن كانت الإناث هن الاتي أطلن فترة الزواج أكثر من الذكور. كما هو مبين من طرف الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطنتي للإحصائيات:

فهناك تغير هيكلي: فإذا كان تأخر الزواج يعرف تصاعدا أكيدا على المستوى الوطني الإحصائيات تبين هذا التغير الهيكلي. فسن الزواج تطور بالنسبة للإناث من18 سنة(66) إلى27.6 سنة (98). أي بزيادة(عشرة) سنوات في(30)سنة. و بالنسبة للذكور تطور من(23.2)سنة(66) إلى31.3 سنة(98).[2] و الذكور سجلوا زيادة قدرها ثماني(08) سنوات في نفس المدة. و هناك من سجل إقصاء نهائيا من مؤسسة الزواج.

ثم إن عملية تأخر الزواج أدت إلى آلية أخرى أخطر منها و هي خروج بعض الفآت المتأخرة عن الزواج من مؤسسة الزواج بصفة نهائية.و بالخصوص بدخول الألفية الجديدة.

[1] نتائج دراسة ميدانية. أنظر: بوتخيل معطي، دراسة ظاهرة الطلاق:من التلاقي إلى الطلاق ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.1998.

[2] ONS, Projections des ménages à l'horizon 2030, Collections statistiques n° 118, éd. ONS, 2005.

1.2. التغير عن طريق الصدمات: أهم تغير عرفه المجتمع الجزائري هو التغير الذي حدث و الذي صاحبه تغيرات جذرية و عنيفة.بالنظر إلى التغيرات الخاضعة إلى منطق الصدمات: و ما يزيد هذا الواقع المركب تعقيدا هي المسارات التي عرفتها العائلات الجزائرية.و التي اتسمت بالتغير عن طريق الصدمات. ذلك إن مسار العائلات الجزائرية طبع بالصدمات المتعددة التي حدثت في السياق التاريخي العام: صدمة الإستعمار، صدمة الإستقلال، الصدمة المتعددة الأبعاد:

1.الصدمة الإستعمارية: إذا كانت الصدمة الاستعمارية جمدت الفعل الداخلي للعائلات بشكل معتبر.فركنت جل العائلات إلى الفعل المنعكس الشرطي الذي اعتمده الآباء و الأجداد بخضوعها للأعراف المتواترة أبا عن جد في المؤسستين القبلية و العائلية.محاولة الإبقاء على النمطية المعهودة مخافة الذوبان في الآخر.و نتيجة فعل الإقصاء الذي مارسه النظام الإستعماري إتجاه العائلات الجزائرية.و منه الإنغلاق على الذات و الجمود.و صارت تعيد إنتاج نفسها بنفس الكيفية.و منه كان يغلب طابع التماثل في الحياة المعاشة من أغلب العائلات. التي كانت تعيش حياة مزرية. بفعل الطابع الإستعماري المنتج لإكراهات و الذي تنعدم فيه فرص التفتق و الإزدهار

2.صدمة الإستقلال: لم تعد العائلة ذلك الكيان الطبيعي الموحد و المتجانس ،كما كانت عليه في الفترة الإستعمارية.ولا هي بكيان خارج عن التفاعلات الداخلية و الخارجية للعائلة.ذلك أن كل عائلة تتعامل و تتفاعل مع الواقع. تبعا لظروف الحياة المعاشة.و وفقا لمقوماتها الآنية و المرحلية.من بعد رمزي تاريخي كدسته عبر مساراتها المتعاقبة.كل عائلة ترغب في تحقيق أكبر قدر ممكن من النجاعة.للوصول إلى أعلى مرتبة ممكنة،بين أقرانها من العائلات الأخرى.بل و تبحث عن إحداث التمايز.عن طريق المسافة الإجتماعية التي تحققها.بعدما كانت جل العائلات متجانسة أو متقاربة الإختلاف إبان الحقبة الإستعمارية.

غيرت صدمة الإستقلال من هته القواعد المعتمدة في الفعل الإجتماعي. و ذلك من خلال:

1.كسر حالة الانغلاق على الذات.و الحراك المكاني،المهني،التعليمي و الاجتماعي المسجل بعد الإستقلال.

2.تدخل الدولة.و تغيير كثيرا من التصورات و المفاهيم التي كانت تعتمد على النظام القديم.الذي كان ينظم نفسه من الداخل.إنتاج المعنى الذي هو في حاجة إليه.

3.تدخل حتى دعاة الإسلام الجديد أو الإصلاحيين.و الذين حاولوا تكسير القيم الدينية التقليدية.التي تعتمد أساسا على العرف و المذهب المالكي.فادخلوا مذاهب جديدة و منه تصورات أخرى.

4.إدخال 'الشهرية' العمل المأجور.هو الآخر ساهم في تغيير الولاء.من العائلة المستغلة/المقاولة.إلى المؤسسة المستخدمة.و إدخال قواعد جديدة من الانضباط و الطاعة و الالتزام.

فأعادت صدمة الإستقلال الفعل مرة أخرى إلى العائلات الجزائرية.و أعطت لها الآمال،بالنظر إلى الفرص المتاحة.و صار بإمكان العائلات التأثير على الوضعية التي تحتلها.و بإمكانها تغيير وضعيتها في الاتجاه الذي ترغب فيه و الذي تسمح لها به إمكانياتها المادية و الرمزية.

إلى ما تعود آليات الفعل العائلي المتعدد.بالرغم من وحدة المجال المكاني المحتل جماعيا.و بالرغم من وجود ظروف تاريخية فرضها **السياق** التاريخي المشترك.و الإيديولوجيا المشتركة.المتمثلة في اعتماد عقيدة واحدة. إلى وجود ظروف إيكولوجية(بيئية) واحدة؟

الإبقاء على النمطية المعهودة المحافظة؟ أو التجدد إلى أي مدى؟

3.الصدمة المتعددة الأبعاد: صدمة الإستقلال ساهمت في تقلص الدور الحمائي من طرف العلاقات القرابية.التي بقيت من أنقاض القبيلة.التي عوضت بالفعل التكافلي الحمائي للدولة المسعفة،حتى نهاية الثمانينات.حينها عرفت المؤسسات الاقتصادية،السياسية و الاجتماعية تغيرات سريعة.و في اتجاهات لم تكن متوقعة منذ ثلاث عقود.لا بالنسبة للتحول السياسي،الاقتصادي،الثقافي أو الاجتماعي:من محاولة إقامة دولة اشتراكية إلى التوجه الحالي.و محاولة إقامة دولة رأسمالية.و من النظام المركزي المخطط ذو سلطات مركزية.(حزب واحد،نقابة واحدة،اتحادات جماهرية).إلى توجه الكل إلى محاولة إعطاء الكلمة للفاعلين الاجتماعيين.بإنشاء عدة أحزاب.ساهمت الدول في دعمتها ماليا.لتسهيل الوصول إلى مرحلة الديمقراطية.على المستوى الاجتماعي:جل العائلات كانت في الإنتظار.تنتظر تحسين مستواها من حيث التعليم،الشغل،السكن، الصحة،و حتى الترفيه.معتمدة في ذلك على ما يقرر على المستوى المركزي.و لم تكن جل العائلات مستعدة لتوقف هته الآلية.و الدخول في أزمة.بالخصوص في مجال الشغل،الصحة و السكن.ذلك أن التعليم قد واصل بالعمل بنفس الآليات السابقة.و لم ينسحب من الميدان.**و صارت الخيرية و التفاضل ترجع إلى الذي يعتمد على مبدأ تحقيق الذات و المصلحة الفردية الشخصية بالدرجة الأولى.لا الذي يتمسك بالجماعة و الروح الجماعية. سواء بمفهومها التقليدي أو الإشتراكي.**و هنا حدثت الصدمة المتعددة الأبعاد بالنسبة لجل العائلات.و حيث إن التكفل صار في تناقص إبتداء من هذا التاريخ.و أمام الضغوطات الاقتصادية الهيكلية.و نظام دولي جديد مفروض على الجزائر من الخارج و الوسط الذي تعيش فيه العائلات الذي يتسم بإضطرابات هيكلية وليست مجرد إضطرابات ظرفية.هته الإضطرابات الهيكلية تفرض على العائلات تحديات جديدة.و رهانات متجددة.

هته التحديات و الرهانات الجديدة المتجددة تقتضي مواجهتها بإستعدادات و كفاءات جديدة متجددة. و أصبح الآن لزاما على العائلات الجزائرية أن تعتمد على مواردها الخاصة.و أن تقوي من آليات التضامن الداخلية و كذا الخارجية.لتجاوز الصدمة الاجتماعية المتعددة الأبعاد،الأوجه و الميادين.

العائلات الجزائرية كيان ذو جذور عميقة.و تواجده متأصل.واصلت مساراتها رغم الصدمات العنيفة التي عرفتها عبر حقب تاريخية متلاحقة.يحاول تحقيق مكانة مادية و رمزية أرفع من تلك التي يحتلها حاليا.أو المحافظة على الأقل على مكانته إن كانت مرضية. أمام الصدمات الحالية التي يعززها المحيط المباشر.الناتجة من جراء أزمات متعددة الجوانب و المجالات.

و الأزمة المتعددة الأبعاد أثرت على ذلك النسيج العلائقي الذي كان يعتمد على التضامن و التعاون في إطار النسق الجماعي.و بالخصوص في النسق القرابي الذي كان مسؤولا على تدبير الزوزاج بين الأقارب.و صار الأفراد

يبتعدون عن هذا النسق الجماعي و يعتمدون الفردانية.و منه فكل ذكر يحاول البحث بطرقه الخاصة عن من يرتبط بها.و لا يكترث بالإلتزامات القرابية و الجماعية التي كانت معتمدة.و خروج بعض الأفراد ع، هته الآلية كان بمثابة الكتلة الجليدية النازلة من رأس الجبل. و لسان حالها يقول:"**إذا كان إبنك لم يتزوج من أحد بناتي فإن إبني لا يمكنه أن يتزوج من إحدى بناتك**". هته الآلية سرعت من الخروج من "**الزواج الداخلي**" و المرتب من طرف العائلات. و اعتماد الزواج من أبعد ما يمكن في آلية "إنتقثامية" من القريب الذي خرج عن الأعراف التي كانت معتمدة،و ملزمة لجميع الأطراف.فلم تعد كذلك.و منه استفحال ظاهرة التأخر في الزواج بل حتى الإقصاء النهائي منه.بعدما كان الزواج يرتب،في أغلب الأحيان يرتب بمجرد أن تزداد الأنثى.فإن أحد الأقارب يخطبها لأحد أبنائه الذكور الذي يكون في سن الطفولة،لا يتجاوز السادسة أو الثامنة من عمره.

التغير الإجتماعيي، مس العديد من المؤسسات التي تدخل في علاقة مع المؤسسة العائلية:

2.2.التغيرات التي مست المؤسسات:

1.المؤسسة التعليمية:صارت تعتمد منطقا يعمل على إطالة زمن التحصيل الدراسي و العلمي.سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء.إذ وصلت نسبة أمية البالغين10 أعوام فما فوق:74.6% في 1966, 58.1% عام1977 و31.9% سنة 1988.

و لو كانت الإناث هن أكثر إطالة لزمن الدراسة لتمسكهن بهته المؤسسة التي صارت تمكنهن من إحتلال نفس المكانة من الناحية المهنية التي يحتلها الذكور.فهي إذا تمكنهن من ترقية أكيدة في السلم الإجتماعي.و تسمح لهن بالدخول في تفاوض مع الذكور بمناسبة إبرام عقد الزواج.على أساس أن لهن ألقابا جامعية و وظائف محترمة.و على الذي يريد الدخول معهن في علاقة أن يأخذ كل ذلك بالحسبان.

و نحن نعلم أن المؤسسة التعليمية في العهد الكولونيالي،كانت تضع حدا للدراسة بالنسة لمن تمكن من الدخول إليها من الجزائريين.و الاذي كان يسمى:بنهاية الدراسة cours fin d'études .و الذي يعادل الشهادة الإبتدائية حاليا في الجزائر.فهي حاليا شهادة إبتدائية لمواصلة المراحل التعليمية الأخرى المتبقية.و كانت في النظام الكولونيالي نهاية الدراسة و الخروج من المظومة التعليمية إلى الحياة العملية.و منه إمكانية الزواج في وقت مبكر،و لو حرمت من التعليم،عكس ما يحدث الآن بالنظر إلى طول مدة التعليم.

2.مؤسسة العمل:مؤسسة العمل في الجزائر هي الأخرى صارت تساهم في تمديد آجال الإلتحاق بسوق الزواج في وقت معقول إجتماعيا.ذلك أنها لم يعد بلإمكانها من إستقبال جل طالبيي الشغل في وقت معقول.و بالخصوص أولائك الذين أطالوا من فترتهم الدراسية.فالمحضوضون فقط يتمكنون من الحصول على شغل دائم في إختصاصهم و بمرتب على يمكنهم من إستدراك التأخر المسجل في عملية الزواج.

و ذلك ما تشير إليه الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات:[1]

[1] El Watan, Ali Titouche, Le 6 Septembre 2008.

أن 40 %يحصلو على شغل في الجزائر بفضل العلاقات الشخصية و الإجتماعية التي ينسجونها مع محيطهم.أي أنه لا توجد شفافية في عملية الحصول على مناصب الشغل المتوفرة في الجزائر.إذ هي "محجوزة" لمن له العلاقات الكافية.بينما تقصى منها الفآت الأخرى.

1. إختلاف حسب مكان الإقامة:

* الوسط الحضري:58 %من الرجال في سن العمل لهم نشاط. مقابل 14 %من النساء.

* الوسط الريفي61 %من الرجال لهم مناصب عمل مقابل 6 %من النساء.

2. إختلاف حسب المستويات التعليمية:

* يستوي كل من الجامعيين و الأميين في حضوض الحصول على منصب شغل،و يحتلان المربة الأخيرة مقارنة بلأصناف الأخرى: بنسية مقدرة ب12%للصنفين.

* بينما الذين لهم مستوى الإبتدائي تصل نسية المشتغلين إلى 23 %.

* و هي عند الذين لهم مستوى المتوسط 31% .بينما عند الثانويين فهي 21 %.

ضف إلى ذلك ظاهرة تسريح بعض من كاموا يعملون:تسريح العمال: الذين تم تسريحهم في إطار تقليص عدد العمال: 400ألف عامل , ص24. بالإضافة إلى مستويات الدخل الغير كافية لجل الأسر من أجل أن تساعد كما كانت تفعل في الماضي على إحصان أبنائها الذكور على وجه التحديد.و هم يمثلون "الطلب"،الذي يغير من مستويات العرض. التي تنقص دون شك.

مستوى دخل الأسر: 54.970 دج سنة 1998: 30% يتقاضى أجورا تقل عن6 آلاف دج شهريا بالنسبة لعائلة متوسطة تتألف من 6 أفراد و 63% يتقاضون أجرا اقل من 8 آلاف دج شهريا لنفس تعداد أفراد العائلة(6)

مستوى الفقر المطلق قدر ب15413 دج للشخص الواحد/سنويا عام1995. المستوى الأعلى للفقر قدر 25622 دج للشخص/سنويا في عام 2000.[1].

3.المؤسسة العائلية و الأسر الجزائرية:

"العائلة هي ذرة اجتماعية.تضمن لكل فرد من أعضائها:المكانة،الوظيفة،أسباب وجوده.و بطريقة أخرى تضمن له كيانه [2].العائلة هي حقيقة تاريخية.تنسجم تحولاتها مع السياق و الاكراهات.و كنتيجة لذلك يوجد تصادم دائم بين الحقائق.حقائق السياق الاجتماعي الاقتصادي الجديد.و الارث البنيوي للعائلة.المنبثق عن الاجيال السالفة.

الأسرة/العائلة مؤسسة أفرادها مجبرون من طرف المجتمع و العائلة/الأسرة.و منه قداسة المعايير الإجتماعية الملقنة عن طريق التنشة الإجتماعية،بصفة مألوفة و غير واعية.فالعائلة موجهة لإعادة الماضي.أو ما يوجد في الذاكرة الجماعية.و الرهان هو كيف يمكنها أن تعد أفرادها للمستقبل. فكيف تقنعهم: "**بتحمل ثقل تاريخ "حياة العائلة".و تحمل عبىء الإستمرارية التمثيلية لهته المؤسسة في المستقبل**"؟

[1] الديوان الوطني للإحصائيات ، إحصائيات استذكارية 1970 –1996 الإحصاء للسكان و الإسكان 1998 ص14.

[2] -Pierre BOURDIEU, sociologie de l'Algerie, PP. 13 /14.

العائلة تتطور بتفاعلها المستمر مع محيطها الطبيعي.الوسائط التي بواسطتها يمكن تفسير و التمحور مع السياق الطبيعي.يمكن اعتباره الفعل الثقافي.و أنماط البناء العائلي يعتبر احد العناصر المهمة للثقافة.يفصل بين الحدود التي يمكن اعتبارها داخلية و فضاء يمكن اعتباره خارجي.بين أنساق علائقية يمكن اعتبارها محورية و أخرى ثانوية.البعد الجماعي للعائلة،يظهر من خلال الاحتفاظ بالملكية الموروثة من طرف الآباء.مستغلة على شكل جماعي.كان يحدث هذا مع الجيلين الأول و الثاني.اذ تبقى التركة في يد الاخ الاكبر.الذي يخلف أباه الهالك على رأس الخيمة.و يتولى شؤون الخيمة من ماشية و سلطة على أعضاء العائلة.و ان كانوا مشكلين من أسر.أي اخوة متزوجون و لهم أولاد.نلاحظ مع الجيلين الثالث و الرابع.تقسم التركة مباشرة بعد وفاة الوالد على الأسر المكونة للعائلة.في مرحلة أولى و ابقاء الغير متزوجين عند الاخ الاكبر.الذي غالبا ما يبقى مع والدته و الاولاد الغير متزوجين.أما الاخوة المتزوجون فغالبا ما ينفصلوا بمناسبة وفاة الوالد.ان كانوا متجمعين في حياة الوالد.و ان بقت بعض الاسر مرتبطة بالنسق العائلي بعد وفاة الأب.فذلك راجع اما لعدم قدرتها على الاستقلالية.او لوجود الام على قيد الحياة.الأم التي تعتبر اللحمة الجامعة لأعضاء العائلة.و غالبا بعد وفاتها يحصل الانفصال.

العائلة:تساهم العائلة مساهمة بالغة في التوازن النفسي للأولاد.و تكوين الشخصية.و تقويم السلوك الفردي.و بالخصوص إذا كانت أجواء البيت العائلي يسوده المحبة و الرعاية و العطف و العدالة. و العواطف الراقية لا يمكن أن تقوم إلا في العائلة /الأسرة.كما أن السعادة العائلية تبعث الطمئنينة في نفس الناشئة.و تساعده على تحمل المشتاق.بخلاف الوسط العائلي القلق.يحس الفرد بالغربة العائلة.و العائلة مصدر توفير الاستقرار و الأمن و الحماية.و الحنو على الأطفال. كما تكون لدى الفرد الروح الدينية.و تبعد عن الطفل العنف و الكراهية و البغض.أغلب الأطفال المنحرفين و الذين تعودوا على الإجرام كالمتواجدين بالسجون أو مستشفيات الأمراض العقلية أو الراسبين في دراستهم.معظمهم حرموا من الاستقرار العائلي.و فساد البيت اوجد حالة من الفوضى الاجتماعية.أوجد جيلا حائرا لا يعرف له هدف و لا مستقر.فالعائلة مصدر التنشئة الاجتماعية.تعلم خبرات ثقافية و قوعدها و تمكن منتوجها من المشاركة التفاعلية مع الغير من أعضاء المجتمع.بعض الأطفال الذين يوجدون في أسر غير مستقرة ينزعون إلى البحث عن عالم الخيال.عن شيء يستعيضون به عما فقدوه من عالم الحقيقة. أو وجود معايب:صعوبة نمو حسه العاطفي.كلام الوالدين و أوامرهما تنفذ على الفور و بدون نقاش.و بالخصوص من أوامر الأم للبنات.عليهن الإمتثال و الإذعان.و إلا فإنهن يسمعن ما لا يرضيهن من شتم و سب (سلاح الأم المفضل:المعايرة).أي الشتم و السب.ثم يلي ذلك أن تشكيك للوالد.و هو الآخر يغضب و يوبخ البنات.و يعنف عليهن.و يأمرهن باتباع أوامر 'الأم'.هذا في النظام التقليدي الذي ما يزال هو المسيطر في المنطقة.أما فآت أخرى تعتمد التشاور مع كل أعضاء العائلة.و لكل رأيه.و المصلحة التي يدافع عنها و ينطلق منها في تحاليله. **تراجع الاستبداد العائلي:** من مصلحة العائلة: المتمثلة في مصلحة 'رب العائلة' أو كما يراها هو الى مصلحة أفراد العائلة كما يرونها هم. ان كلا من النساء و الاولاد احتلوا مساحة أكبر من تلك التي كانوا يحتلونها سابقا في الدفاع عن مصالحهم الخاصة بهم. و كما يرونها هم بالدرجة الاولى. بغض النظر عن الرؤيا التي يبديها 'رب العائلة'. عوض

الميكانيزم القديم الذي كان يتمثل مصلحة العائلة. و كل الافراد الموجودين بها و المتمثل في 'رب العائلة' 'الشيبني' او "الشيخ' في بعض المناطق الأخرى 'الشايب'. الذي كان يصهر على خدمة مصلحة العائلة ككل مجموعة. و بمراعاة المصالح الفردية لأعضائها. بما يعود على العائلة 'بالخير و الفائدة'

تحدي: يبدو أن أفراد العائلة حاليا يساهمون في الخروج من حالات الاستبداد على مستوى التنظيم العائلي. حتى إن النساء و الأولاد صاروا يفرضون وجهات نظرهم على 'رب العائلة' الذي كان يمثل الاستبداد ذاته.

فالرجل الذي لا يطاع أمره في بيته و بين عياله. فلا يعد كذلك 'رجلا'. فالرجولة أو الذكورية تقتضي التحكم في الرعية الصغيرة المتمثلة في العائلة. و الصهر على مصالحها بما لا يسمح بالخروج عن طوع 'الرجل' الذي كان يمتلك القوة، القدرة، العلم و الحكمة. في حين أن رعيته من زوجة و أولادهم في محل الضعفاء الذين لا حول و لا قوة لهم.كما أن لا علم لهم و لا معرفة أو حكمة.و من ثم الرأي أو إمكانية دخول الجاهل في مناقشة العالم أو الضعيف في مغالبة القوي.و ما يليه لا معنى لهذا الفعل.في الجيل الأول.

مع الجيل الثاني و بعد تمدرس النساء. صرن متعلمات. و كذلك الشأن بالنسبة للأولاد. فالعلم يمكن من الدخول في النقاش. مع العلم أن علم 'رب العائلة' هو علم مستمد من الحياة اليومية التي عاشها. أو تلك التجارب التي تمكن منها من خلال المحيط الذي يعيش فيه أو وراثة عن الأجداد و الآباء. أما علم النساء المتعلمات و كذا الأولاد فله شرعية 'المؤسسة التعليمية' التي من المفروض أن تنشر العلم الصحيح القويم.و هو بمثابة إدخال التغيير.التغيير الذي يأتي من الداخل.و يحول الصراع من المواجهة الخارجية مع المحيط الخارجي.إلى المواجهة الداخلية حتى في عقر داره؟ و ما هي الاستراتيجيات المعتمدة ؟ الاعتماد على الذات و/أو الاعتماد على العلاقات القرابية و/او مايوجد في المحيط من مؤسسات حكومية أو غير حكومية؟

. العائلات و الشبكة العلائقية. الروابط الموجودة بين أفراد العائلة الواحدة: الروابط الدموية كونهم ينتمون إلى جد واحد و إضافة إلى ذلك علاقة المصاهرة بين العائلات عن طريق النساء اللاتي كن ينتمين إلى نفس الجد الذي ينتمي إليه الزوج و ما كان يسمى بالزواج العربي الزواج بالأقارب ما عدى المحارم طبعا. فالروابط العصبية أو ما يسمى بالشجرة العائلية التي تشمل الأجداد و الآباء و الأعمام و كذلك الأخوال. إذ بعد أن يتعرف السائل عن هويتك عن من هم أجدادك ، آبائك و إخوتك فإنه يسألك عن أخوالك ذلك أن العرق دساس.

الشبكة العلائقية: غالبا ما يصعب على العائلات ان تعيش في معزل عن العائلات الأخرى. فالعلاقات متدفقة و لا تكاد تكون منقطعة. و تتعزز بالخصوص عند حدوث بعض الوقائع: كالزواج الذي يعتبر ارتباط بين عائلتين. أو الولادة و تسمى بلغة المنطقة "الزيادة" أي إزدياد عضو جديد في العائلة سواء كان ذكرا أو أنثى. أو عند الوفاة: و يكون لزاما على كل من له رابطة دموية قريبة بالخصوص. من الحضور لتقديم التعزية للأهل. التعزية التي أضحت مراسيمها هي الأخرى مكلفة. بحيث يتم اطعام الوافدين و بالخصوص في الايام الثلاث الأولى. من فطور الصباح ثم الغذاء و العشاء.

الزواج المدبر. المحسوب . مسبقا:و هو الزواج الذي يعتمد على حساب الأرباح و الخسائر. و ذلك وفقا لقواعد اللعب: ما اربحه و ما اخسره من العلاقة الزوجية التي سوف أقدم عليها؟

و أهم ما يميز هذا النوع من الزواج هو تحمل المسؤولية من طرف الزوجين.

أول مسؤولية هي عملية اختيار الزوج(ة):كل طرف سواء ذكرا كان أو أنثى.يضع مواصفات للزوج(ة) المقبل(ة) من حيث السن،التعليم.العائلة:من الأقارب أو الأباعد(الذين ليسوا من الأهل).العمل،الجمال الجسمي، الخلقي، التدين،المستوى المالي،المهني...كل هاته الأمور وغيرها يبث فيها الزوجان.ويتحملان تبعة هذا الإختيار.

الزواج الحديث في المنطقة: يبحث ويبذل كل طرف الجهد المادي اللازم للدخول في هاته المؤسسة الزواجية الجديدة. ليس فقد من خلال المهر/الصداق . و الجهاز الذي يتبعه. و تأتي به المرأة إلى بيت الزوجية. و ذلك الذي يدفعه الزوج لزوجته. لكن من خلال الاحتفالية كذلك. التي تقام عند كل من المرأة و الرجل. و لو إنها أكثر تكلفة عند الرجل. و ذلك لإظهار القوامة و إمكانية تولي المسؤولية. مع تبيان القدرة و الإمكانيات. و هو بالدرجة الأولى صراع و رهان. من خلاله يظهر كل طرف إمكانياته المادية. و بالتالي المكانة الرمزية التي يجب ان يحتلها. و تكون من حقه في العلاقات الجديدة. التي تقام بين الطرفين. فالمراهنة على اللعب على اكتساب موقع و مكانة. و بالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف مستقبلية. من خلال هذا الصراع الاستعراضي للقدرات المادية. و كذلك البشرية من خلال تقديم الأهل و التعرف عليهم و التعريف بالمهن التي يتولونها .

التعرف على الذين دخلوا في الزواج: من حيث السن،العمل،العلم،السكن...من هم. ولكن أيضا من هم وراءهم يشدون علي أيديهم.و يحمون أكتافهم.اي معرفة العائلة و الأهل.

الزواج كمؤسسة يبقى مرغوب فيه من الطرفين رجل و امراة. و لكن الذي يصبح محل نزاع هو السلطة. و الحضور الفعلي كطرف فاعل.في المؤسسة الزواجية.لا يقتصر الصراع على الزوجين. وانما يقحم فيه أهلي الزوجين نفسها. منذ البداية و ذلك من خلال الدعوات التي يدعون إليها الزوجين. و كذاك أهل الزوجين معا.و ذلك قصد التعارف. و جس نبض الآخر.و هنا يتم استعراض "العضلات".من كل طرف للطرف الثاني.ما يملك كل طرف من الموارد البشرية المتمكنة.و ما يمتلك من موارد و إمكانيات مادية.

من الذكورية إلى الأنوثية: محدودية حق "الرجل" من حق الحياة و الموت على الزوجة إلى حق التمتع و المعاشرة بالمعروف إلى تسيير علاقة متوازنة تتوافق فيها مصلحة الطرفين، لا مصلحة الرجل فقط { المرأة لا تعرف، المرأة تعرف؟} المرأة لم تعد بالضرورة تابعة للزوج في الكسب فهي قادرة على أن تساهم في الكسب سواء بشهادتها و معارفها المكتسبة أو بالحرف اليدوية التي يمكن إمتهانها و جلب أمال بواسطتها، لكن المرأة في الجزائر عموما ما تزال تابعة لرجل من الناحية "الجنسية". فإن تحررت من هاته العلاقة فسوف تتحرر من الرجل كما تحررت المرأة الغربية. فهل تبقى المرأة في الجزائر محافظة على النموذج التقليدي من الناحية الجنسية أم إنها تندمج في النموذج " الغربي" الإباحي.

الإشكالية المطروحة:لم نوفر لكل امرأة زوج كما كان يعمل النظام التقليدي من خلال التعدد في الزوجات على وجه الخصوص و الضغط على كل رجل بأن يحصن نفسه بالزواج.فالعديد من الرجال بدون زواج تقابله نسبة أكثر من النساء اللاتي بدون زواج سواء كن عازبات/عانسات/أو مطلقات و أرامل.فهل تتمكن النساء من إحصان أنفسهن بأنفسهن مع غياب الرقابة الغيرية و العائلية على حد سواء و كذا عدم وجود إمكانيات الزواج {ندرة الرجال قصد الزواج} مما دفع ببعض الحاملات لشهادات جامعية عليا إلى الزواج ممن هم أقل منهم مكانة في العلم و العمل. و نتساءل عن جدوى تقديم هذا النوع من التنشئة الاجتماعية للبنت "المتعلمة" إن كانت تنتج الفشل في حياتها العائلية؟.

* بالنسبة للزواج في المنطقة هناك ثلاثة احتمالات غالبة:

1 . الزواج الأحادي:و هو زواج الرجل من امرأة واحدة.و المرأة من رجل واحد و في نفس الزمان و الوقت. و هذا هو الأسلوب الغالب و المهيمن. و بالخصوص إبتداء من الجيل الثالث و الرابع بمفهوم الدراسة.

2 . تعدد الزوجات: كان هذا النمط منتشرا في العائلات الكبيرة. و التي تملك الرزق الواسع. و الذي يعدد هو كبير العائلة. و ناذرا ما يعدد أبنائه و هو ما يزال على قيد الحياة. و التعدد كانت له وظيفة عملية: إقحام يد عاملة نسوية إلى العائلة. و ما تنتجه من موارد بشرية و المتمثلة في "الأولاد". و له وظيفة رمزية: إظهار السلطة و المال. الذي يتمتع به كبير العائلة. و قد رأينا انتشار التعدد لدى فئة "كبراء العائلات"، في الجيلين الأول و الثاني من الدراسة. وقد تراجع التعدد إلى درجة الانعدام مع الجيل الرابع. و يبدو أن العزوف عن التعداد هي سيرورة اجتماعية. بدأت مع الجيل الثالث و الأجيال التي تليه. و لم تكن وليدة "الحجر الذي فرضه قانون الأسرة الجزائري المعدل".

3 . الإقصاء من مؤسسة الزواج: و هي ظاهرة لم تكن موجود في الجيل الأول و الثاني. بالنظر للزواج المبكر و التعدد. و اعتماد الزواج الداخلي. ثم إلزامية دخول كل الإناث إلى مؤسسة الزواج. و لم يكن أي بديل آخر لهته المؤسسة. سواء من تعليم مستمر أو إمكانية العمل المأجور. و لا أي أولوية أخرى تسبق المؤسسة الزواجية. بمجرد بلوغ الرجل و المرأة سن الرشد، و حتى قبل هته السن بالنسبة للإناث، يحدث الزواج.

* نلاحظ أن أشكال التزاوج الموجودة في الغرب. و التي أشرنا إليها بالنسبة لأوروبا. كذلك الشأن بالنسبة لأمريكا التي ينتشر فيها التزاوج. و ذلك بالنظر إلى تغير الأوليات. حيث إن مواصلة الدراسة صارت تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للإناث و كذلك العمل المأجور. و صار للمسار المهني أولوية حتى على الزواج. و هذا ما أشار إليه "جيمس فندرزندن' الذي يرى بأن مواصلة التعليم و الاهتمام بالمسار المهني، يؤثران سلبا على الدخول في مؤسسة الزواج. و يستشهد بدراستين في هذا المجال:

الدراسة الأولى: "ل دافيد بلوم"، الذي خلص إلى أن دراسة النساء حتى سن25 و التي لم تتزوج حتى هته السن، فإن لهن حظ مساوي ل50% حتى تدخل في مؤسسة الزواج. بينما يتقلص هذا الاحتمال حتى 95% بالنسبة للاتي بلغن35 سنة[1]

[1] James W. VANDERZADEN, the social experience. An introduction to sociology, Ohio state, university random house, New-York, 1998. P. 335.

الدراسة الثانية: "لجين مورمان"، و هي دراسة حديثة، تعطي احتمالات جديدة للدخول في مؤسسة الزواج. فالمرأة الجامعية و التي لها من العمر30سنة لها حظ يتراوح ما بين58 إلى66% لأن تتزوج في يوم ما. أما إذا بلغت الأنثى35 سنة، فإن الاحتمال للدخول في مؤسسة الزواج، يتقلص من32 إلى41%. أما إذا وصلت سن40 سنة، فإن احتمال الزواج يصير منحصرا ما بين17 إلى23%. يشير المؤلف، إلى تزايد أعداد النساء اللاتي يعطين أولوية للمسار المهني، على الدخول في الزواج. و اعتياد العيش بمفردهن. كما أن هناك نساء لا ينتظرن الزوج و ينجبن أبناء لهن.[1]

الزواج الداخلي،قد يأخذ أشكالا متعددة.فإذا كان معناه بالنسبة لنا،هو الزواج من الأقربين علاقة دموية:بنات العم و الخال.فإن له معاني أخرى.من الزواج من نفس الطبقة الاجتماعية أو خارجها.داخل نفس العرق أو خارجه. داخل نفس الديانة أو خارجها.و في كوريا مثلا يخبرنا "جيمس فندر زند": يعتبر زواج داخلي إذا حصل بين ذكر و أنثى يحملان نفس اللقب.و يضيف قائلا:"إن كوريا الجنوبية،تحتوي على249 لقبا.و اسم "كيم" يضم20% من41 مليون ساكن.و أن الرجل و المرأة اللذان يحملان نفس اللقب.لا يمكنهما الزواج معا.أي ما يزيد عن ثمانية ملايين نسبة،يحملون نفس اللقب.لا يمكنهما الزواج معا.إذ تعتبر العلاقة بينهم علاقة محرمة.[2]

* **تحديات خارجية و التواؤم مع ما يحدث في الفضاء الخارجي:** من تقسيم الريع البترولي بكيفيات غير متساوية. مما أنتج غضب بعض الفئات الغير مستفيدة. و حتى تلك التي استفادت بقسط أقل مما استفاد به غيرها. إلى الانسحاب و ترك الفعل الداخلي للعائلة و الأسرة هو الفعل الأساسي. العائلة مطالبة بتقديم منتوج بشري يستطيع أن يخلفها. و يعزز مكانتها مستقبلا. بالنظر إلى الفرص السانحة و الإكراهات الضاغطة. عودتنا العائلات الجزائرية على تحمل صدمات أقوى من تلك التي تمر بها حاليا. و تمكنت من الديمومة و لو في وضعية غير مريحة. و السؤال المطروح ما هي الاستراتيجيات التي تعتمدها و الأشكال التي يمكن اعتمادها. و ما هي التضحيات التي تعتزم تقديمها من أجل الاستجابة إلى آمال و طموحات أعضائها. كي تحافظ على توازنها الداخلي. بل و تحقق الحراك الاجتماعي الذي تهدف الوصول إليه؟

* **من الروابط الدموية إلى العلاقات الإجتماعية:** الرابطة، الروابط، الارتباط، الربط أو الرباط. ما يمكن أن يشد الأشياء إلى بعضها. إحكام الربط أي شد الأشياء إلى بعضها عن طريق الرابط. سواء كان حبلا من حلفاء، جوته أو حديد أو علاقة دموية. فما هو نصيب العلاقات الشخصية لإنشاء شبكة من التعاملات على أساس المصلحة و المنفعة المتبادلة ؟

العائلات كتنظيم اجتماعي إلى أي مدى تتمسك بالروابط الدموية و الاجتماعية التي تعودت عليها. و إلى أي مدى يمكنها التنصل من هته الروابط في علاقاتها مع العائلات الأخرى من ناحية. و من ناحية أخرى كيف تلزم منتوجها البشري بهته الرابطة. أم أنها تسمح له بالانطلاق و إلى أي مدى سواء كان عنصرا ذكرا أو أنثى؟ العلاقات التي

[1] Id. 336.
[2] Id. 341.

ينسجها الفرد و ذلك خدمة لمصالحه كفرد. فهل تتعدى إلى خدمة الأسرة ثم الروابط الدموية الأخرى. و في حالة تعارض هته المصالح العائلية مع المصالح الذاتية. فهل من غيرية أو أنانية في الموضوع؟

الإنتقال من العلاقات الحتمية المتمثلة في الروابط الدموية الملزمة و المكرهة. و التي يجب فيها على القوي مساعدة الضعيف حتى يقوى إلى علاقات اختيارية.تحكمها المصالح المتبادلة. فإن وجد فيك مصلحة أقام معك علاقة. على أن تبادله بالمصلحة مصلحة أما بعد صدمة الإستقلال تم الانفتاح و التهافت على طلب الخدمات من المحيط سواء في التربية و التعليم أو الشغل أو حتى في البحث عن الزوجة خارج الروابط الدموية المعهودة.لكن هذا الانفتاح صاحبه التمسك بالمعنى المنتج محليا في الجانب الاقتصادي ولو أنه تعرض لبعض الهزات إلا أن المحلي الاجتماعي ما يزال يوجه السلوكات من العزوف عن التعامل بالربا كما رأينا أو في الجانب اللجوء إلى الإباحية في حل مشكلة العوانس من خرجن من سوق الزواج بصفة نهائية.بمعنى أن هناك نوع من الانفتاح و المرونة و لكن دون التخلي هن ما هو صلب من الاعتقاد و الذي يمثل روح الجماعة و الجانب الذي تواصل مع الأجيال و الذي يربطها ببعضها البعض رغم الصدمات المفاجئة و الأليمة أو حتى المفرحة.

و يمكن القول بأنه بالرغم من التغيرات الجوهرية التي أصابت المؤسسات العائلية الجزائرية بالمنطقة موضوع الدراسة.إلا أنها لم تنفصل على ذلك البعد الصلب من المعنى الذي أنتجه الآباء و الأجداد أي المعنى المحلي ما يزال حاضرا و منه فإن هته التغيرات لم تؤدي إلى الاغتراب و الابتعاد على الذات كما كان مفترضا من طرفي لأن الانفتاح الحاصل حمل معه بعضا من المبادئ الأساسية التي تكون الإنية المحلية. و لكن هذا التغير السريع لم يواكبه إنتاج معنى متجدد و في جل القضايا المستحدثة،كما رأينا مع الحل المستعصي الذي بالرغم من الوعي بالمشكل بل و دراسته من قبل كبار الجماعة.والمتعلق بخروج أعداد من متزايدة من الإناث من سوق الزواج بصفة نهائية إلا أن الأشكال التقليدية من تعدد الزوجات و الزواج الداخلي صارت غير عملية كما أن الأشكال الحديثة الموجودة في النموذج الغربي لا يمكن اعتمادها بالنظر للبعد الروحي المتصلب ووجدت الجماعة أمام حواجز .لم تتمكن من اجتيازها إذ لا يمكنها النكوص إلى الوراء ولا يمكنها الذوبان في المعنى المنتج من طرف الآخر لكن المعنى الخاص لم يلج بعد.

النزعة النسوانية:النزعة التي صارت تبحث عن الإنفصال عن العائلة و تكوين أسرة خاصة بها.مكونة من الزوج و الزوجة و أولادهما المباشرين و تقتصر على ذلك.

عموما، نلاحظ إحكام القبضة على المرأة. حتى تكون مصدر إنتاج و عطاء. فلا تعمل إلا لنا. و لا تنجب إلا منا. و هي قادرة على أن تعمل لنفسها و تنجب لذاتها و تتمتع بذاتها. فهي متعة مقصورة على رجل. و خدمة مقصورة على عائلة. و عطاء دائم. لأن منتوجها ليس لها.سواء أكان ماديا أو حتى بشريا. و إن قيل: أن أمه فلانة. إلا أنه(ها) ابن(ة) فلان. قبل أن تكون ابن(ة) فلانة. وما النزعة النسوانية إلا محاولة لفك إحكام هته القبضة ومحاولة الإستفادة ولذاتها هته المرة من منتوجها المادي والبشري وتقلص دائرة المستفدين من جهدها وبالخصوص عائلة الزوج التي تحاول إقصاءها من الإستفادة بصفة نهائية.وحينها تتفرغ إلى الزوج الذي يكون

معزولا عن عصبه وعائلته.وكل القواعد الخلفية التي كانت داعمة له و ترجح كفة سيطرته وهيمنته على المرأة.وبحرمان الزوج من الدعم المقدم له من عائلته يصبح فردا يقابله فرد آخر "المرأة".وهنا تعلم المرأة على إجاد نوع من التوازن في العلاقات بين الزوجية ثم تعمل على تحقيق المزيد:تحقيق الهيمنة النسوية إن أسعفتها موازين القوة الجديدة.وعلى العموم فإن النساء صرن طرفا فاعلا لايمكن تجاوزه أو نكرانه في جميع الحالات.

مؤسسة السكن: صعوبة الحصول على سكن مستقل عن العائلة لتكوين الأسرة.العملية التي صارت أمرا صعب المنال في المداشر و القرى الصغيرة.ناهبك عن المدن الكبرى.

3. ظاهرة تأخر الزواج ثم الإقصاء النهائي من مؤسسة الزواج:

التأخر في الزواج ظاهرة ديمغرافية حديثة في الجزائر.و تعرف إرتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى.و تعرف التأخر في الزواج جل العائلات الجزائرية.سواء كانت في الحضر:مدن صغيرة،متوسطة،أو كبيرة.أو في المجال الريفي أو حتى في المجال البدوي.

تبين الإحصائيات الديمغرافية العامة المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات،تقارب في إرتفاع سن الزواج بين الفضائين الريفي و الحضري على حد سواء.

الإشكال الذي أود لفت الإنتباه إليه، و الذي أعتبره أكبر تحدي يواجه العائلات الجزائرية بالخصوص المتوسطة منها و الفقيرة هو إقصاء فئة،تعرف تزايدا من سنة إلى أخرى،من الذكور و الإناث من سوق الزواج بصفة نهائية. و هنا لا أتحدث عن فئة إختارت بمحض إرادتها الا تدخل في مؤسسة الزواج،لسبب أو لآخر.و إنما أشير هنا إلى الفئة التي تريد أن تدخل في مؤسسة الزواج و لكنها غير قادرة على ذلك.و أخص بالذكر العنصر النسوي على وجه التحديد.لما له من خصوصية في الثقافة و المحلية،التي تعتمدها جل العائلات الجزائرية.

الإقصاء الذي يكون مبكرا،بالنظر إلى طول أمل الحياة، وبصفة نهائية.إذ إنه من المستحيل جدا أن تدخل الأنثى سوق الزواج في عقدها الرابع.و عدم الإدماج هذا راجع لسبب بيولوجي.و هو عدم قدرة الأنثى على الإنجاب.أو حتى الإنجاب في ظروف خطرة.و الإنجاب يعتبر أسمى هدف من إنعقاد الزواج أصلا.الإنجاب الذي يسمح بإنتاج الموارد البشرية الضرورية لأي أسرة و عائلة.و تمكنها من الإستمرارية.و تمكن الأموات(الجدود) من أن يستمروا عبر النشأ المولود (الأحفاد).الأمر الذي يمكن من مواصلة العصب العائلي عبر الأجيال.و الحفاظ على إستمرارية الألقاب،و عدم بترها.ذلك أن الذي لا ينجب ينقطع ذكره بوفاته.بينما الذي يخلف ،فإن الخلف يسمح بالحفاظ على ذكر الوالد.فهو ابن "فلان".

التأخر في الزواج،الرهان: يبدو أن الرجال لم تعد تتهافت على الزواج. بحيث إنهم يقبلون عليه في سن متأخرة، كما أنهم لا يعددون الزوجات كما كان عليه الحال في الحقبة الأولى.

تعدد الزوجات في المشرية/بن عمار/النعامة...يبدو أن المرأة تخاف العنوسة.و بالخصوص تلك التي لم تواصل تعليمها العالي و التأهيل العالي. و حتى بالنسبة التي لها تأهيل عالي. فإنها تتقدم بسرعة في السن. بالنظر إلى تلك الفترة التي مارست فيها التعليم. الفترة التي غالبا ما تسبب في الإقصاء من مؤسسة الزواج.

هذا التأخر الذي يضطر بعض اللاتي لهن الرصيد(الرأسمال الثقافي).وحتى مناصب شغل لائقة من الزواج ممن هم أقل منهن تأهيلا علميا و عمليا و دخلا و حتى أصلا و فصلا.المهم أن تخرج المرأة من دائرة العنوسة.

النسونة:أو النزعة النسوانية.لها دلالة في اللغة المحلية:إذ تطلق على النزعة النسوانية كلمة:"**بونسوان**".و هو معنى داخلي و محلي.اللفظ المستعمل له شحنة داخلية.تحمل معنى خصوصي لتلك المنطقة.و يستعملها للدلالة على عالم النساء الخاص بهن.العالم الذي له منطق خاص به. واهتمامات و أهداف خاصة به.و هو عالم نقيض لعالم "الذكور". واستعمال هذا المفهوم يختلف بحسب المجال المكاني و الزماني الذي تقال فيه الكلمة.و كذا حسب السياق. فالمجال المكاني له أهمية.كما أن للمجال الزماني أهمية بالغة في الوقوف عند الدلالة الحقيقية للمدلول عنه.من خلال"اللفظ". و على العموم فان كلمة: بونسوان تشير إلى النوع الأنثوي. الذي يكون له اهتمام فقط بعالم النساء. و لا يتجاوز هذا الاهتمام إلى ما يمكن أن يهتم به الرجال.فكلام بونسوان مثلا يدل بالدرجة الأولى على الثرثرة. وعدم وجود المصداقية. و كذلك انعدام المسؤولية في الكلام. أو تحمل تبعات ما تتلفظ به أو تقوله المرأة.

أما في البحث الذي هو بين أيدينا. فان استعمال مفهوم النسونة. أو النزعة النسوانية.يهدف بالدرجة الأولى إلى تبيان الصراع الذي تقوم به النساء من أجل اكتساب المزيد من السلطة المتحصل عليها. وذلك على حساب النزعة الذكورية. التي تحاول هي الأخرى الإبقاء على بعض المواقع المكتسبة و الحفاظ عليها. و هذا الصراع بين النزعتين: النسوانية و الذكورية. و التموقع الذي يبحث فيه كل طرف على الانتصار لصالحه. واستخدام كل الأوراق الرابحة التي هي بحوزته. هي التي أدخلتنا في أزمة. كل ما تكلمنا عن أزمة. فان ذلك ينطبق على "جهاز عضوي". يسير وفق مشروع محدد المعالم. و من فترة إلى أخرى يعرف عطبا أو خللا. و إذا تحدثنا عن خلل معياري. فهي وضعية تفكك أو فقدان قوي للضبط. مما يشير إلى انهيار التماسك الاجتماعي من جراء إحداث انقلاب في القيم السائدة المقبولة من طرف الجماعة. و التي تعمل على توجيه السلوك. و من ثم يمكن القول بأننا نعيش "أزمة" المرور من النموذج الذكوري إلى النموذج الأنثوي. النموذج الذي فرض نفسه من خلال التنظيم الجديد للمجتمع و بالخصوص خروج المرأة من تلك الدائرة التي كانت حبيسة فيها."وهي بيت أهلها ثم بيت أهل زوجها".إلى التعليم أولا.فإذا كانت قبل الاستقلال لا تتوجه أصلا إلى المدارس في المنطقة. باستثناء بعض العائلات القليلة.التي كانت ترسل بناتها إلى المدارس.و جلهن يوقفن دراستهن بعد الحصول على "الشهادة".و المقصود بها هي شهادة"نهاية الدراسات".أي ما يعرف حاليا بالشهادة الابتدائية.

1.العائلة كبعد تفسيري مهم لمعرفة الفرد،في الثقافة الجزائرية:إذا أردنا أن نعرف الفرد في الجزائر،نجاحه_ و فشله، علينا أن نموقعه في وسطه الأسري، العائلي،القبلي و حتى الجهوي و الإتني و كذا المجال المكاني حتى نفهم بأكثر موضوعية مساره و إنجازاته مقارنة بهته المهام التي أوكليت إليه.

تكتسي العائلة البعد التفهيمي الحاسم.لمعرفة الفرد الذي لم يؤسس بعد بكيفية واضحة في مجتمعنا.ذلك أن المحيط لم يصل إلى الشفافية الأزمة و الضرورية التي تسمح للفرد بأن يشق طريقه بمفرده واعتمادا على قدراته و إمكانياته الكامنة العقلية،الروحية،العلمية.و فروقاته الفردية التي يعتمد عليها.و يوظفها في الوصول إلى الحصول على الكفاءة العليا و حتى على التميز.القدرات التي تسمح له بتحقيق أهدافه المهنية في مساره المهني و كذا الإجتماعي:من زواج و عناية بالأولاد و توفير العناية و أسباب النجاح لهم.و ذلك بغض النظر عن أصول الفرد الأسرية،العائلية،القبلية،الإتنية و الجهوية.فالعائلة تصيح حقيقة لا يمكن تجاوزها لفهم الواقع المركب في الجزائر.

2.تتبع التاريخ العائلي الجزائري:

الفترة الإستعمارية:رغم الإنغلاق على الفروقات الثقافية للعائلات الجزائرية مقارنة يالمحيط المكون من تجمعات سكانية مغايرة. و المتمثلة في السكان الأوربيين ذوي الثقافة المسيحية. اليهودية عموما.ثم الثقافة اللائكية .هذا الإنغلاق سمح للعائلات بأن ترتب مسائلها الداخلية وفقا للآليات تسمح لها بإعادة إنتاج نفسها بسهولة كبيرة .ذلك أنها كانت تعتمد على التضامن الداخلي للعائلات بمفهومها الواسع.و كذلك على المجموعة القرابية و الدموية: أبناء العمومة و الأخوال ثم التجمع القبلي الذي تنتمي إليه العائلة.تلك التي ينتمي إليها الذكرؤ و كذالك تلك التي تنتمي إليها الأنثى بحكم التصاهر، في حالة الزواج الخارجي.

هته الفترة إتسمت بالسلطة المطلقة التي كانت بأيدي "كبيرالعائلة"،و كل أمر كان يخضع إلى العرف و التقاليد.من أهمها،فيما يخصنا،سلطة الكبير على الصغير و الذكر على الأنثى.و قواعد صارمة فيما يخص زواج كل الطاقات البشرية المكونة للعائلة، سواء الذكور منهم أو الإناث.تحت إشراف "كبير العائلة".من هته القواعد:

أولا،إعتماد الزواج الداخلي:فالزواج كان داخلي في أغلب الأحيان.أو كما يقال الزواج من:"بنت العم" أو "بنت الخال".و لا يخرج إلا ناذرا من التجمع القرابي القبلي.

ثانيا،مرتبا في كل الأحيان.من طرف التجمع العائلي القرابي،تحت إشراف "كبير العائلة".ولا يخرج عن هته القاعدة إلا إستثناء.والإستثناء يدعم القاعدة كما يقال.

ثالثا،مؤسسة الزواج محاطة بهالة من التقديس لا يمكن التفريط فيها بأي حال من الأحوال.إذ لا يمكن إقصاء أي عنصر بشري من مؤسسة الزواج مهما كان جنسه ذكرا أو أنثى.و مهما كانت وضعيته الإجتماعية غنيا:الذي غالبا ما يطالب بالتعدد لأن بإمكانه ذلك.متسوط الاحال:الذي هو الآخر يقبل على التعدد و بالخصوص إن كان "كبير العائلة".أو كان فقيرا،حتى فقرا مذقعا،لا يمكن أن يقصى من مؤسسة الزواج.فهناك دوما من تناسبه مكانة، منزلة أو تكون من بين المطلقات أو الأرامل.

آلية التعدد سمحت بتحقيق هذا الهدف المتمثل في عدم إقصاء أي عنصر بشري من مؤسسة الزواج. و التعدد قاعدة للذكور و الإناث على حد سواء.مع التمييز بأن الذكور يمكنهم تععد الزوجات في نفس الوقت.بينما النساء لا يمكنها أن تععد إلا في أوقات متتالية.و لا يمكن أن تجمع بين الأزواج،في وقت واحد،كما يفعل الرجال.

آلية التعدد سمحت للنساء سواء كن عازبات أو مطلقات أو أرامل من أن يتزوجن و لو في إطار التعدد.و ناذرا ما نجد أنثى دون إحصان و خارجة عن سوق الزواج بصفة نهائية،و إن كانت مطلقة أو أرملة،كما يحصل الآن،حتى مع العازبات.

في هذا الشكل فإن العائلة،هي التي تقوم بإعالة جميع أفرادها من الناحية الإستهلاكية.بل و توفر لهم مناصب شغل في النشاط الذي تقوم به، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء.لا تقصي أي أحد من الشغل في نشاطها القاعدي ،سشواء كان في الفلاحة،تربية الماشية،التجارة،النشاط الحرفي أو الخدمات.و تبقى العائلات الفقيرة التي ليست لها القاعدة المادية التي تمكنها من توفير الشغل لكا عناصرها،تبحث عن الشغل لدى العائلات الثرية ماديا.و التي لا يغطي العنصر البشري الذي تمتلكه رعاية و تسيير النشاط الذي تقوم به،فتستعمل القدرات اللبشرية المتوفرة لدى العائلات الفقيرة.

بخلاف الشكل العائلي المهيمن حاليا،والذي لا يوفر الشغل لأفراده.وإن كان يستعمل علاقاته القرابية و المعرفية قصد الظفر بمنصب عمل لأحد أو لجل أفراده.

الزواج كان أمرا مهيكلا و مؤسسا. و منظومة يتولاها الأهل و الأقارب.و على رأسهم الأبوان،الذان يبحثان عن الزوج و/أو الزوجة لأولادهم.و لا يترك الأمرؤ للأولاد.

فالزواج هو مسؤولية العائلة التي تتولاه.سواء بالنسبة للذكور أو الإناث على حد سواء.و غالبا ما يتم عرض الإناث من طرف الأمهات،على وجه الخصوص للنساء الأخريات اللآتي لهم ذكور في سن الزواج.و/أو تطرح الأمر حتى على الآباء.بالنظر إلى العلاقة القرابية التي تربطهم غالبا.و في بعض الأحيان يقوم بهذا الدور الوالد. المهم أن قضية الزواج كان أمرا موكلا للآباء و الأهل عموما.في إطار الزواج الداخلي و التعددي.

يبدو أنه الآباء الآن ينزعون إلى الإنسحاب من هذا الدور. الذي يوكلونه للأولاد أنفسهم.الذين عليهم أن يستعدوا للزواج.وانطلاقا من الإهتمام بالتعليم و التكوين،ثم البحث عن عمل.و ذلك قصد تكوين قاعدة مادية و رمزية يمكن أن تسمح لهم بالزواج.و إن لم يتمكنوا فلإن العائلة لم تعد تلك المؤسسة التي تجبر عناصرها البشرية على الدخول في مؤسسة الزواج. و كأن الوالدان صارا في حل من زواج أبنائهم.و تركوا الأمر كله في أيدي الأبناء لكن دون التصريح لهم بذلك أو الإفصاح عنه.

و يبدو أن كثيرا من الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا غير مؤهلين لذلك. بالنظر إلى التنشئة الإجتماعية التي تلقوها و المتصفة بالمحافظة.و التي تعمل على الفصل بين الذكور و الإناث و إن كانوا موجودين في فضاء واحد مختلط، سواء بمناسبة الدراسة أو العمل.

يبدو أن العائلة و الأهل و على رأسها الأب و كبير العائلة، قد خرجوا من الإستبداد الذي كان يطبع سلوكهم في جميع المجالات و بالخصوص إن تعلق الأمر بزواج الأولاد ذكورا كانوا أو إناثا.لينزعوا إلى عدم الإكتراث و اللامسؤولية.أو أنهم لم يجدوا مخرجا بالنظر إلى مختلف الصدمات التي أشرنا إليها.و التي لم تسمح لهم بالإحتفاظ بتلك المعالم القديمة، كما أنهم لم يتمكنوا من إجاد معالم جديدة أو تمكنوا من إنتاج معنى جديد.

4.الأسر الغربية:الإشكالية المطروحة في الدول الإسلامية مغايرة تماما لما هو مطروح على مستوى الدول الغربية،التي تعتمد على الفردانية،المساواة بين الجنسين،الحرية و الإباحية.إلى درجة أن الأسر المبنية على أساس الزواج التعاقدي المدني و/أو الديني لا تمثل سوى نصف الأسر الأخرى،المبنية على علاقات حرة بين الجنسين.
في ما يلي توضيح الوضعية القائمة في أوروبا. كما بينتها الكاتبة:

Josianne Duchène : enfants nés dans le mariage et enfants nés hors mariage .Inégalités et disparités en Europe,contextes législatifs des prestations familiales et normes sociales et culturelles, 173P. éditions Bruyland academia Bruxel 2004.

فقه الأسر الغربية يعكس لنا صور لبعض من أسرنا:هته المعرفة التي نحاول تبيانها.ليس المقصود من ورائها مجرد معرفة الآخر،كيف ينظم نفسه،المسالك التي اتبعها و المقاصد التي يرمي إلى تحقيقها.و إنما تعتبر هته النماذج "البديل" الذي يعرض علينا.و في كثير من الأحيان،يخطط لأن يفرض نفسه علينا قصرا.من خلال:
. وسائل الإعلام المختلفة.و التي نزداد الارتباط بها، حتى في مجتمعاتنا المحلية.
. بالإضافة إلى الضغوطات الممارسة على دولنا.قصد الاندماج في قالب العولمة.من خلال فرض ثقافة المهيمن من النواحي:التكنولوجية الإعلامية الاقتصادية و حتى العسكرية إن اقتضت الضرورة ذلك.
ألا يمكن اعتبار ما تعيشه الأسر الأوروبية من تحولات.سوف ينعكس على طرائق عيشنا حتى في المجال الخاص؟ ذلك أننا،لم نتمكن إلى الآن.من الاستجابة إلى تطلعات الشباب ذكورا كانوا أو إناثا.في تأسيس المؤسسة الأسرية.بالسهولة التي كانت تؤسس بها في وقت الأجداد؟
لذلك فإن تبيان الوضعية الأسرية الغربية و بالخصوص الأوروبية منها.ليس لمجرد الفضول.بقدر ما هو تبيان لبعض المسارات المشابهة لهذا النموذج.حتى في عقر ديارنا.
شهدت أوروبا تحولات جذرية.في النصف الثاني من القرن الماضي.على المستوى الفردي/الاجتماعي/الثقافي:
على المستوى الفردي:لم تعد المرأة ملزمة بذلك المسار الموحد.و الذي كان يقضي بأن:"تغادر المرأة المنزل العائلي.لكي تتزوج و تلد الأولاد.و تواصل حياتها الزوجية،حتى الترمل أو الوفاة...لتستبدلها بحياة متغيرة و متنوعة.لعدة مرات في مسارها الحياتي" [1]ص.(1)
نلاحظ أن الحياة الزوجية.التي كانت تتمتع بها المرأة في الجزائر.كانت أكثر حرية و تغير من نظيرتها الأوروبية.و ذلك في إطار مؤسسة الزواج.و لو كان ذلك في إطار تعدد الزوجات.و ناذرا ما كانت تقصى المرأة من سوق الزواج،بصفة نهائية.مهما كانت وضعيتها الإجتماعية و الجسمية و العمرية.إلا إذا بلغت سنا معينة. غالبا بعد سن اليأس.و/أو أن يكون لها أولاد قادرين على العمل.و/أو متزوجين.فتفضل العناية بأبنائها على الزواج. و بالمقابل تلقى الرعاية الكافية من أولادها.لا توجد حياة زواجية معترف بها،خارج مؤسسة الزواج.

[1] - Josianne Duchène : enfants nés dans le mariage et enfants nés hors mariage .Inégalités et disparités en Europe,contextes législatifs des prestations familiales et normes sociales et culturelles, 173P. éditions Bruyland academia Bruxel 2004.

أما فيما يخص الوضع الأوروبي:"لم يعد الزواج ضرورة.و حتمية يجب المرور عليها في حياة الرجل و المرأة. حتى ينشئ و يربي الأطفال بكيفية ملائمة و منسجمة."ص.(2)

صار بإمكان المرأة الأوروبية.أن تختار فيما يخص الحياة الزوجية و الإنجاب:

. سواء أن تقبل على إقامة علاقة مع ذكر.في إطار مؤسسة الزواج.أو خارج هته المؤسسة.

. ثم أنه بإمكانها أن تتحكم في عمليات الإنجاب.و قد ساعدها على ذلك:انتشار وسائل منع الحمل.و إمكانية الإقدام على عملية الإجهاض.

من الملاحظ أنه تم إقصاء الذكر.من تحمل مسؤوليته إزاء الأولاد.بل حتى إمكانية أن يحمل الأولاد لقب أمهاتهم.و هي عملية رمزية مهمة:تكرص من خلالها المرأة ديمومتها.من خلال منح لقبها لأولادها.و حرمان "الذكر" الوالد، من هذا الحق.الذي كان لصيق الذكورية.و بالتالي يحرم الوالد من تحمل أي مسؤولية اتجاه "الأولاد".الأولاد الذين تم نزع "ملكيتهم" من الذكور.وصاروا ينتسبون إلى الإناث.فالنزعة **النسوانية**،على مستوى أوربا.أثرت على:إشكال و مهام و تعداد أفراد الأسرة(الخصوبة).و حدثت جراء ذلك تغيرات سلوكية مهمة:

. تراجع مؤسسة الزواج.وبروز إشكالات أخرى لتعايش الذكر مع الأنثى:"المعامل الظرفي للزواج كان يمثل واحد(1) سنة1960.و في سنة1990 صار محصورا بين:0.4 و 0.7."(3).أي تراجع يقدر بالنصف.

. تراجع في الإخصاب:"تراجعت نسب الإخصاب منذ سنة1990.فمعامل الإخصاب هو طفلين لكل إمراة."ص.(4)

. تزايد نسب الطلاق:"العامل الظرفي للطلاق. يتراوح ما بين:0.2 و0.5 طلاق للزواج الواحد."ص.(5)

. تزايد عدد المعاشرة،خارج الزواج:"تجاوزت نسب الإجهاض % 20 من مجموع مئة(100)ولادة حية.في كل من فرنسا،السويد،النرويج و بريطانيا."ص(6)

. بروز فئة تعيش بمفردها.من الرجال و النساء:"إن نسب النساء العازبات في سن الخمسين سنة.كانت محصورة بين7% و5% سنة1960.و وصلت بالنسبة لجيل النساء المولودات في سنة1960و1965 إلى نسب تتراوح ما بين15 الى30% من النساء الآتي بقين عازبات حتى السن الخمسين."ص.(7)

. بروز أسر وحيدي الوالد:(والد أو والدة).

. تزايد نسب الولادة خارج الزواج:"انتقلت نسب الولادة خارج الزواج في أوروبا:من5% سنة1960 إلى30% في سنة2000.و تسارع قدره زيادة واحد بالمائة في كل سنة.ابتداء من سنة1980."ص.(8)

* لا يوجد خضوع بين المرأة و الرجل أحدهما للآخر.و تتمتع المرأة في الاختيار بين:أن تعيش داخل المؤسسة الزواجية التقليدية.و بين أن ترفضها و تعيش خارجها.مما أدى الى تبني المعاشرة الحرة بين الذكر و الأنثى.

* إذا كانت المرأة تعمل.وليست في حاجة إلى أن يعيلها أو يتكفل بها الذكر.وأنه بإمكانها أن يكون لها ولد. يحمل اسمها.فإن مؤسسة الزواج.لم يعد لها مبرر للوجود.بالنسبة للمرأة الأوروبية."تراجع الفارق في الشغل و النشاط بين النساء و الرجال.إلى أقل من عشرين20 نقطة لصالح الرجال سنة1999.إذ سجلت نسبة74% نشاط النساء مقابل 80 الى 85% عند الرجال.في كل من السويد، الدنمارك و فنلندة."ص.(9).

هته الظواهر وإن وجدت في مجتمعنا الكلي.إلا أنها ما تزال تحاط بهالة من التستر و الكتمان واللامشروعية. بالنظر إلى السياق الثقافي الوطني و المحلي.فوجود هته الظواهر وإن كانت نتاج سلوكات أفراد.إلا أنه لا يمكننا أن نتكلم عن ميلاد "الفرد المسؤول" المتبني لسلوكاته و نتائج أعماله.أو أنه مقتنع بها.ويريد فرضها كقيم سلوكية.و عليه لا يمكننا أن نركز على "الفرد" بالدرجة الأولى.كما هو موجود في الغرب.و لكن نركز على المؤسسة العائلية.التي ما تزال إلى الآن تعتبر أحد الفاعلين الأساسيين في التأثير على الفعل.الذي يقدم عليه الأفراد المنتمين إلى هذا التنظيم العائلي.الكيان الذي يمكن أن يتسع إلى بعض الأفراد المنتمين إلى القرابة.

إذا عرفت أوروبا تغيرات اجتماعية ثقافية جد متسارعة.خلال الثلاث عقود الأخيرة: . التحرر الخلقي . زيادة العمالة النسوية. . زيادة استعمال وسائل منع الحمل . تغيرات اجتماعية اتجاه: المعايير العائلية. اتجاه الزواج.

و قبول تعايش المرأة والرجل خارج مؤسسة الزواج. تراجع ارتباط الولادة بالزواج. و فصل العلاقات الجنسية عن الزواج. الأمر الذي أدى إلى: الإقبال على الإجهاض. تزايد الولادات خارج إطار المؤسسة الزواجية.

استطاعت المرأة الأوروبية أن تفك رابطة الزواج.بل وأن تنجب الأولاد الذين يحملون اسمها خارج مؤسسة الزواج.و تجاوزت بذلك مستوى المطالبة بالمساواة و التضامن بين النوع.بحيث إنها استغنت نهائيا عن الزوج. ذلك أنه يمكنها أن تتزاوج مع أي ذكر تختاره.و أن تحافظ على استقلاليتها المطلقة.دون حسيب أو رقيب أو مشارك في الأولاد. فالنزعة "**النسوانية**".قد تفوقت عن نزعة "**الذكورية**".وعن النزعة "**المساواتية**" و التضامنية بين الجنسين في أوروبا.فما هو الواقع المعاش في الجزائر :ذكوري أو مساواتي أو نسواني؟

* **يبدو أن السياق الموجود بأوربا هو الذي يحدد السلوكات الأسرية**.يتجلى ذلك من خلال عناية المشرع الأوربي "**بالأولاد**".و من خلالهم العناية بأم الأولاد.أي العناية "**بالمرأة المنجبة**"،بغض النظر عن طرق الإنجاب: التي تعيش بمفردها.أو المرأة الوحيدة."تقدم للنساء اللاتي يعشن بمفردهن،رعاية من طرف الدولة.بحيث إن هياكل رعاية الأولاد هي عمومية في السويد.تحدد مصاريف الرعاية تبعا لمداخيل الأمهات الوحيدات.بالإضافة إلى العطل المدفوعة الأجر للأمهات."ص.(10) أما في بريطانيا:"تستفيد المرأة التي تعيش بمفردها من سكن اجتماعي.و دخل مضمون من طرف الدولة.كما يشجع على البحث عن العمل و على التكفل بالأولاد."ص.(11)

أما في دول جنوب أوروبا فإن شبكة العلاقات العائلية:"تخضع بالدرجة الأولى إلى نمط التضامن ما بين الأجيال.التضامن الذي يسمح بالتنشئة الاجتماعية.و منه نجد أن عمل المرأة.مقترن إلى حد كبير بالمساعدة العائلية للمرأة المنجبة.لذلك فإن نسب شغل المرأة ضعيف في كل من إيطاليا،إسبانيا و البرتغال.مقارنة بدول شمال أوروبا."ص.(12) "كما أن نسب الولادات خارج مؤسسة الزواج،أقل من المعدلات المسجلة في شمال أوروبا."ص.(13) الأمر الذي يبين لنا بوضوح.ثقل و أثر السياسات الاجتماعية،التي تتبناها الدول.وانعكاسها على الحياة الأسرية.وعلى سلوك الأفراد:من شغل المرأة.مرورا بالولادات خارج مؤسسة الزواج."الولادات خارج الزواج،التي تتباين نسبها في أوربا من:% 4 الى % 55.و كذلك الرؤيا إلى مؤسسة الزواج.التي زهدت فيها المرأة الأوروبية:" % 30 من النساء المولودات سنة1960 يعنسن بصفة نهائية.مقابل% 8 للنساء المولودات سنة1940"

ص.(15).مما يبين لنا أنه خلال عقد واحد من الزمن.تضاعفت العنوسة إلى أربع(4) مرات.كما أن التعايش بالنسبة للشباب:"في سنة1960 كان يعتبر بمثابة "**مرحلة تجريبية** قبل الزواج."ليصبح التعايش بين الجنسين.بمثابة نمط حياة دائم.إلى درجة أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين20 و24 سنة . في فرنسا . يمثلون% 90 من الزيجات. أي علاقات خارج مؤسسة الزواج."ص.(16).و البقية الباقية من الأسر التي تعيش في إطار المؤسسة الزواجية.فإنها مهددة بفسخ العلاقة الزواجية القائمة عن طريق "الطلاق".بحيث إن نسبة الطلاق في فرنسا" سنة1999 مس أربع (4) نساء من عشر(10).وإن **المبادرة للطلاق كانت من طرف النساء**" ص.(17).أي إننا:أمام ظاهرة "**التطليق**".ولسنا أمام ظاهرة "**الطلاق**".مما يعزز ما ذهبت إليه.من أن النزعة "**النسوانية**" تتعزز على المستوى العالمي،عن طريق تدخل "الدول".ذلك أنه في سويسرا "ينسب الولد.في إطار المؤسسة الزواجية إلى عائلة الأب.بينما ينسب الولد خارج هاته المؤسسة إلى عائلة الأم.فيحمل اسم عائلة الأم و كذلك جنسيتها.كما تمنح السلطة "الأبوية" إلى الأم".وصولا إلى أشكال التضامن العائلي.أوالإرتباط ما بين الأجيال.الذي ما تزال بعض دول جنوب أوروبا تمارسه.

لكن لا توجد الحماية الكافية للمرأة الغير متزوجة. فيما يخص الاستفادة من الراتب أثناء الحمل أو فترة الأمومة. و هي نظرة محافظة فيما يتعلق بالبناء الأسري.لا توجد عطلة الأمومة و لا مراكز استقبال الأطفال في السن الأولى و لا حتى أوقات ملائمة قصد مزاولة نشاط مهني بالنسبة للأمهات.في ايطاليا هناك فرق بين الأولاد المولودين خارج الزواج.و الذين يولدون داخل الزواج.و بالخصوص في العلاقة مع الأقارب.بحيث يعتبر المولود خارج الزواج انه طرف خارجي عن العائلة/الأسرة، ليس له إخوة و أعمام.الإرث يختلف ان كان مولود خارج الزواج عن المولود داخل الزواج الشرعي.

5.العولمة تحمل قيما جديدة و تلغي الخصوصيات:

من **علاقة تكامل**:الرجل يكمل المرأة و المرأة تكمل الرجل،لكل وظيفته.تقسيم العمل و الأدوار.صارت **علاقة تصادم** و تضاد:ما يكسبه الطرف يضيعه الطرف الثاني.مبنية على **قواعد اللعب**: ما يربحه طرف يخسره الطرف الثاني الذي يوجد معه في علاقة.قيمة جديدة:**دور الرحمة**،التي ما وجدت إلا لغياب الرحمة.**الأمهات العازبات**:، مفهوم لا معنى له،إنجاب الأعزب. يتم إضفاء مقدس عليه:"الأم".

"كلما كبر الإنسان وجب احترامه".(ثقافة إسلامية)/كلما كبر الإنسان صار عبئ وانحطت قيمته(قيمة جديدة).

المؤتمرات:

- مؤتمر السكان و المرأة(1995)،تهديم القيم الإسلامية.
- مؤتمر المرأة(2000)،تحت الرعاية الأمريكية البريطانية.
- مؤتمر المرأة(2005) القاهرة،بحث الإجهاض و إباحته(المجزرة البشرية).

و قد تبين لنا بما لا يدع للشك.تدخل هيئات خارجية تضغط باسم حقوق الإنسان،المرأة والطفل.وباسم العالم الحر والديمقراطية.و التي ترى بأن الشعب لا يمكنه ان يكون ضد حقوق الإنسان والمرأة والطفل:الآلهة المقدسة في

الغرب،لو وجدت ديمقراطية حقيقية.و يهددون الحكام بالخلع من مناصبهم.إن هم لم يمتثلوا لأوامرهم.و ما بين ذلك صدور المرسوم التنفيذي رقم 24-92 المؤرخ في 23-01-92 والمتعلق بتغيير الاسم الذي يمكن الكفيل من طلب موائمة اسم المكفول لاسمه.فيصير للطفل اسما بدون التمييز للولادة.و كذلك المصادقة على "المعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل".

هته الإجراءات المنصوص عليها في مراسيم كانت متنافية مع القانون الذي يعلوها سلميا.والذي في المادة46 يحافظ على الأنساب.و يمنع التبني شرعا وقانونا.فكيف لمرسوم أن يلغي القانون؟

فإذا كان دفتر شروط الزوج يعلن بمناسبة الزواج. فإن دفتر شروط النساء مفتوح وليس مغلق ونهائي.فهو يزداد كالكومة الثلجية،لا يتوقف عن طلب المزيد.حتى تستنفذ كل الإمكانيات أو يتعذر الحصول على المزيد.

يبدو أننا صرنا من القوم التبع الذين يتبعون الغرب في كل شيء،حتى في تنظيماته الإجتماعية.إذ إننا اعتمدنا سياسات:الفردنة،الحرية و المساواة بين الجنسين. الأمر الذي أفرزضغطا إنضباطيا أقل على الأفراد.في عملية إلتزامهم بالمعايير و القيم المحلية.من بينها:

عملية النو الديمغرافي:التي تراجعت بمقدار النصف، ذلك أن النمو الديمغرافي عرف تراجعا كبيرا في ظرف لا يتجاوز العشر سنوات. فكان النمو الديمغرافي: مقدر بنسبة [1] 3% سنة (1980) و صار:1.6% سنة (1998).

و كذلك عملية تكوين البيت الزوجية.القيم التي كانت لا تسمح لأي فرد التحجج بظروف لإقتصادية للخروج عن مؤسسة الزواج التي كانت ملزمة لكلا الجنسين من الدخول فيها.فبدأنا بالتأخر في الدخول في هته المؤسسة.فارتفعت أعمار الذكور و الإناث يشكل مضطرد لإبتداء من حصولنا على الإستقلال السياسي.ثم دخلنا في مرحلة أخرى في هذا المسار.الذي أوصلنا إلى درجة الزهد في مؤسسة الزواج ذاتها.إلى درجة عدم الإكتراث بالدخول أصلا في هته المؤسسة.ذلك أن تعداد المقصيين من مؤسسة الزواج هم في تزايد،بالخصوص جنس الإناث.لكن و مع أنني قلت أننا صرنا من "القوم التبع" للغرب.إلا أننا لم نعتمد الإباحية.و التزمنا بالبعد الخصوصي،الذي بقي صلبا في ثقافتنا الإسلامية التي تحرم الإباحية بشكل صريح و قطعي و تعتبره من الكبائر و حتى مروقا عن الملة.

و بالرغم من أن هذا النموذج الإباحي غير مسموح به على الإطلاق في ثقافتنا المحلية المشبعة بالبعد الإسلامي. فإن هناك فآت متزايدة اضطرت إلى أن تندمج داخل هذا السوق.و الدليل على ذلك تزايد الولادات الغير شرعية في الجزائر.حتى صارت متوسط ما تنتجه ولاية من ولايات الجمهورية الجزائرية من ولادات شرعية.و كألأنهى أصبحت لنا الولاية 49 المختصة في اللادات الغير شرعية.مع العلم أن الجزائر لا تحتوي سوى على 48 ولاية.

و الجدول التالي يبين هته الحقيقة المشار إليها آنفا:

. أورد فيما يلي مثالا عن الأولاد غير شرعيين المنجبين في ولاية البليدة.

السنة	الولادات الكلي	ولادات غ. ش.	السنة	الولادات الكلي	ولادات غ.ش.

[1] . - الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني: الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء –قصر الأمم –نادي الصنوبر 28-29-30أكتوبر 2000 الجزائر.

1991	7.922	38	1996	5.783	56
1992	7.255	70	1997	7.519	68
1993	6.214	52	1998	3.779	87
1994	6.173	57	1999	5.743	99
1995	5.604	52			

* ولادات غ.ش. تعني ولادات غير شرعية.

نلاحظ: أن عدد الولادات الشرعية في تناقص. بينما عدد الولادات الغير شرعية في تزايد في هاته الولاية؟!

و هذه نزعة قد تؤسس إلى تغيير بنيوي معتبر مستقبلا. إذ قاربت على أن تضاعف ثلاث (3) مرات خلال عشر (10) سنوات. كما أننا لم نلاحظ أي تراجع في أعداد الولادات غير شرعية. إذا ما استثنينا سنة 1993.

ثانيا:هناك3000طفل غير شرعي في سنة،على المستوى الوطني.و كأنها ولاية إضافية أخرى الولاية(49).

بالنسبة للولادات المسجلة سنويا.[1]

نلاحظ أن الظاهرة كانت غير ملفتة للإنتلاه في العقد الأول من الإستقلال.بالخصوص في الولايات الداخلية للبلاد التي كانت ما تزال تحتفظ بالنمط القديم في إحصان الذكور و الإناث على حد سواء. و لكن ابتداء من العقد الثاني للإستقلال السياسي للجزائر بدأت المعطيات تتغير.و الإحصائيات التالية تبين لنا هذا الإتجاه:

الام العازبة في الوسط الطبي:– دراسة احصائية لتعداد الامهات العازبات–

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971
مستشفيات العاصمة	35	60	65	40	120	180	220	240
تيهرت	/	/	/	/	02	12	15	14
مجموع الجزائر	/	250	750	1000	1100	1200	1.300	1.600

المؤسسات العائلية القديمة لم تكن تقصي من مؤسسة بالزواج،من النساء إلا تلك التي تقصي نفسها منه،باركاب جريمة الزنى.و التي كانت ناذرا ما تدمج في مؤسسة الزواج،بعد إرتكابها لفعلتها،المؤسسة التي كانت محاطة بهالة من القداسة.لا أن نتزوج ما يتزوج الناس،ثم نرى...

[1] مديرية النشاط الإجتماعي لولاية البليدة، نشرية داخلية، سنة 2002.

أما ما نلاحظه الآن هو الإقصاء شمل حتى تلك التي تلتزم بقواعد العفة.التي ما يزال المجتمع الجزائري متمسك بها.و كأن العقاب مس حتى هته الشريحة التي لم تقترف أي ذنب.

فالتغير عن طريق الصدمات،الذي حصل للعائلات الجزائرية أفقدها تلك الردود من الفعل المعهودة و التي كانت تجبر مكوناتها البشرية على الدخول في مؤسسة الزواج.و ذلك بتوفير الزوج(ة)،و إن كان هذا الزوج(ة) لم يحصل على إستحسان الطرف الثاني له.مثال عن ذلك الإكراه الذي كان يمارس على الأخ الأصغر من الزواج من زوجة أخيه المتوفي.و ذلك حتى يتم رعاية أبناء الأخ الأكبر في كنف العائلة.و يحتفظ بالزوجة التي أحضرتها العائلة.و عدم التفريط فيها،حتى وإن توفي عليها زوجها.الظاهرة التي إندثرت الآن حتى في الأرياف. الريف الذي يبدو أنه صار يحاكي الحاضرة من حيث التأخر في الزواج.و كذلك من حيث إعتماد الزواج الخارجي.نتيجة تحرر الفرد،ولو جزئيا من سلطة المؤسسة العائلية.و على رأسها "كبير العائلة".الذي كان إلى وقت غير بعيد،يفرض على كل العناصر البشرية المنتمية إلى العائلة متى تتزوج وبمن تتزوج.و لو أن العائلة ما تزال إلى حد الآن تتدخل في شأن زواج أبنائها ذكورا كانوا أو إناثا.إلا أنها صارت تترك مجالا لاختيار أفرادها و تأخذ بعين الإعتبار ميولاتهم،رغباتهم و ظروفهم الشخصية.

الدراسة: للمركز الوطني للأبحاث التطبيقية. [1] من خلال الدراسة الميدانية التي أجراها المركز الوطني للدراسات التطبيقية في ديسمبر سنة 2003. و التي تهتم بانشغالات سكان الريف تبين أن:

1 . ساكن من عشرة سكان مسؤولين على العائلات من المستجوبين بدون زواج. و أن ثلاثة سكان من مئة إما مطلقون أو أرامل. و هذا يبين تراجع الاقبال على الاحصان حتى بالنسبة لرؤساء الاسر و العائلات في الوسط الريفي. رغم المسؤولية التي يتحملونها يتبين ذلك من الجدول الأول:

2-1 الوضعية الزواجية [2]

الوضعية الأسرية	العدد	%
عزاب	292	10.9
متزوجين	2.308	86.12
مطلقين/أرامل	80	2.98
المجموع	2.680	100

-2 الوضعية التعليمية

المستوى التعليمي	رجال عدد	%	نساء عدد	%
أمي	1050	43	86	40
م.قرآنية	414	17	5	2
م. ابتدائي	747	30	58	27
ثانوي/جامعي	245	10	64	30
د.اجابة	8	0.3	3	1
مجموع	2.464		216	

[1] - CENEAP , Enquéte sur les attentes des populations Rurales, 98 P. Ministère délégué chargé du développement Rural. Ed. CENEAP. 2003.

[2] -CENEAP , Enquéte sur les attentes des populations Rurales, ibid, P.8

ويتضح ان 216 مسؤول اسرة من النساء. او ما يمثل نسبة 8% قريب من واحد من عشرة من النساء.

2 . ان الامية منتشرة بين الذكور اكثرها بين النساء. و ذلك في الوسط الريفي. و ان المستوى الدراسي لدى الفئة المتعلمة عند النساء هو اعلى من مستوى الذكور. فاذا كان رجل واحد من بين عشرة رجال له مستوى ثانوي او عالي. فان هذا المستوى عند النساء تصل اليه ثلاث نساء من عشرة. فهو اذا عند النساء مضاعف بثلاث مرات على الذكور.

الوضعية الفردية حسب الجنس [1]

الوضعية الفردية	رجال عدد	%	نساء عدد	%	المجموع عدد	%
مشتغل	2052	83	57	26	2109	79
بطال	97	04	21	10	118	04
التكوين المهني	9	/	19	09	28	01
متقاعد/منحة	285	12	18	08	303	11
مرأة ماكثة في البيت	/	/	97	45	97	04
آخر	21	1	4	2	25	1
المجموع	2.464	100	216	100	2.680	100

إذا كان نصف النساء المسؤولات عن أسرهن ماكثات في البيت. فإن ربعهن يشتغل. و امرأة واحدة من عشر نساء بطالة و تبحث عن العمل. و امرأة واحدة من عشر نساء يمارسن تكوينا مهنيا. و قرابة المرأة الواحدة من عشرة نساء كذلك تستفيد من منحة أو تقاعد. بينما الرجال نجد ثمان رجال من عشرة رجل يشتغل. و رجل واحد من عشرة رجال متقاعد أو له منحة. بينما متابعة التكوين المهني تكاد تكون منعدمة عند الرجال. عكس النساء اللاتي ترغبن في اكتساب مهنة. و بعد تخرجهن سوف يعززن النساء النشطات. و يمكن أن تصل النسبة الى ثلث النساء المشتغلات.

6.النظرة الإستشرافية:الإعتماد على البعد الروحي الحضاري الخاص بنا، و عدم إلغاء ذواتنا:

- اعتماد مفاهيم:الصراط المستقيم،الأخوة، التقوى و التعاون.
- تفعيل مؤسسة الوقف: قصد توفير الشغل لكل طالبه.
- متابعة المشروع و تقييمه من أجل تقويمه.

[1] - ibid. p 10

نحن نعلم أن الثقافة الإسلامية تولي أهمية بالغة للمؤسسة الزواحية. و أولوية أولوياتها في كيفية تدعيم مؤسسة الزواج.و منه إقامة أسر.و الحث على الزواج للذكور و الإناث و بالخصوص الإناث.بحيث إن التأسيس للتعدد هو بغرض عدم إقصاء أي أنثى من مؤسسة الزواج و لو في إطار التعدد.و لا تبقى وحيدة.و منه تتعاون الجماعة على تجسيد عمليات التكاثر العددي للمسلمين.لذلك فإن الزواج يكون بين المسلمين فقط.و بالخصوص بالنسبة للعنصر النسوي.و منه فإن الاهتمامات المحلية. هي في كيفية الوصول الى تحقيق زواج. كل من هو قادر عليه سواء كان ذكرا أو أنثى.لم نتمكن من الوصول إلى تحقيق هذا الهدف المشروع.لأننا نتبع العقلنة الغربية بكل أبعادها.و إن كانت لا تتوافق مع مبدأ الإحصان و العفة التي يرتكز عليها الدين الإسلامي و التي لا يرضى عنها بديلا.

يبدو لي أنه يجب العمل على مستويين:

1 على المستوى الداخلي:يجب العمل على المستوى الداخلي على"**أخلقة الأمة**"،وفقا للمبادئ الروحية.فلا يعقل أن نكافح و بشدة اللاتوازن الموجود عل المستوى العالمي،فيما يخص توزيع الخيرات.و نطالب بتقليص هذا الفارق. و في نفس الوقت تعمل على تعزيز الفارق الموجود على المستوى الداخلي. فنزيد الغني غنى و الفقير فقرا.

2 على المستوى الخارجي: يستحيل التقوقع على الذات و الانغلاق. محاولة منا الرجوع إلى العهد الذهبي. فما يحصل على المستوى الخارجي. له وقع على المستوى الداخلي. كما يصعب البقاء في مرحلة النسخ و النقل. التي نقوم بها على الغرب. دون وعي منا لذواتنا و خصوصيتنا. و الذوبان في الآخر في كل الجوانب التكنولوجية و حتى التشريعية و التنظيمية. قد وعينا البعد الروحي و الرصيد الثقافي. أي كل ما أنجزناه على المستوى المحلي. هذا المحلي الذي كان في تأقلم و تكيف و ارتباط وجداني مع ما نعتقده. و هو الذي أعطانا الطاقة الكافية المحركة لإنجاز الأهداف المسطرة. فعززنا الانفصال و الغربة. و نحاول تكريسها. الأمر الذي يبعدنا عن ذواتنا أكثر مما يلحقنا بالآخرين. اعتقادا منا أن هذا الذوبان هو الذي يحقق الحداثة. علينا إيجاد الجسر الملائم. الذي يسمح لنا بالوصول إلى إيجاد قناعات جديدة. نابعة من ذواتنا و تجاربنا. فيحصل الانسجام المعرفي العاطفي، المرتبط بالرصيد الثقافي. المتعلق بالاعتقاد الديني مع الواقع الاجتماعي المعاش بدرجات مختلفة. قد يصل إلى التطابق الكلي بين السلوك المنتج و السلوك المرغوب فيه من الناحية الدينية. من خلال المبادئ و المقاصد التي قعد لها الإسلام. و التي تبقى أزلية في جوهرها. لكن طرق الوصول إليها و تجسيدها في الواقع يخضع لتطور و تغير الإنسان. و اكتساب التكنولوجيا و الإبداع فيها. و المشاركة في الرصيد العالمي. لا من الناحية الروحية الفلسفية المحضى. و لكن أيضا التمكن من الجانب المادي، لفرض الوجود. و علينا أن ندرس التراث الإسلامي. و نستفيد من تطبيقاته الايجابية. كما يجب أن نعيد قراءة المنابع الأساسية للإسلام (الكتاب و السنة) على الخصوص. و نستفيد مما يتفق مع متطلباتنا الحالية.

العولمة المفروضة على كل العالم الإسلامي. تعمل على إلغاء البعد الروحي. و تكتفي بالقوة المادية. و تنتج مفاهيم تخدم بها هذا التفوق المادي. و لسان حال العاملين على فرض العولمة: 'انتهي دور كل الأقوام و الأجناس بما فيهم المسلمين. و القوة المادية هي القوة الغالبة. و مالكم إلا الاستسلام لمنطقها:

. منطق السوق،هو منطق القوة.القوة و التي فوق كل ذلك،تستعمل العنف و الاستعباد.و لا تسمح بحرية التعبير إلا لشعوبها.أما الشعوب الأخرى ليس لها سوى القهر و الاستعباد.إن أرادت تحقيق أهدافها و الاحتفاظ بخصوصيتها.

. لابد أن يتدخل الديني مع جميع جوانب الحياة: الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية. حتى ننزل الإسلام على الواقع. و نصير بحق مسلمين.

العالم الحالي المرتكز على المادية.لا يكتفي بمجرد تجسيد أهدافه،المتمثلة في السيطرة و الهيمنة على العالم.و إنما كذلك،في تفتيت و تقويض أي نظام آخر.لا يؤسس على معتقده المادي.كما يعمل على وأد أي خصوصية. سيما إذا كانت لها بعد روحي.لأنه يعلم علم اليقين،أن هذا البعد يسمح لها بالمقاومة و التصدي لهذا القهر.

و علينا إن أردنا أن نحصن كل شبابنا و شاباتنا في وقت معقول إجتماعيا.و خاصة أن نعمل على أن لا تقصي أي طاقة بشري من مؤسسة الزواج، أن نفعل رصيدنا الثقافي الإسلامي،الذي بدون سوف يسمح لنا بتجاوز الكثير من الإكراهات و على رأسها إقصاء بعض العناصر من مؤسسة الزواج.لكن الجميع يعلم أن القطيعة مع هذا الرصيد الثقافي.حدثت منذ ما يزيد عن خمسة قرون.و ذلك بعد توقيف الاجتهاد و التفكير،في مستجدات الناس.فاعتمدنا على النقل و عطلنا العقل.و إمكانية التجديد و الإبداع التي لا مناص منها.و التي يجب أن تراعي و لا تلغي الأصل.و بالخصوص الكتاب و السنة.و نحقق بذلك مكانة 'الأمة الوسط'.التي "لا إفراط فيها و لا تفريط".فلا ندعو إلى 'متحفة' الإسلام.كما لا ندعو إلى تطبيق كل التراث الإسلامي.كما تراكم عبر مساره التاريخي.إذ إن هذا المسار،عرف نقاط قوة.يجب تثمينها.و نقاط ضعف يجب تجاوزها.

و من نقاط القوة التي عرفها التراث الإسلامي:

1. جعل من كل المسلمين "**إخوة**".
2. جعل أكبر قيمة خلقية هي "**التقوى**".
3. ربط الإيمان بمحبة الخير للمسلم.

يمكن تفعيل هته المبادء السامية التي ينص عليها الإسلام في حياتنا اليومية.مع إعتماد بعض الآليات التي أوجدها الإسلام و التي توجد في مجتمعنا و لكنها غير مستغلة بالكيفية اللائقة و لم توظف لتحقيق هذا الهدف النبيل.

1. فقيمة الأخوة في الإسلام غير مفعلة على الوجه اللائق.انطلاقا من المبادئ الروحية السامية.و المتمثلة في الأخوة و التعاون على البر و التقوى،الإحسان و الإيثار.يمكن التعاون على مساعدة كل من يريد إحصان نفسه.

فالحضارة الإسلامية،التي بنيت على قاعدة 'الأخوة'.و هو بعد يتجاوز ذلك المفهوم الذي تعتمده الحضارة الغربية الحالية.و هو محاولة إرساء مفهوم 'المواطنة'.التي تتوقف عند القيام بالواجبات و المطالبة بالحقوق.مما يستدعي إرساء قواعد مضبوطة للقياس تخضع للحسابات الدقيقة وفقا لنظرية اللعب:و التي بمقتضاها يحسب 'المواطن' ما يربحه على حساب الآخر.أو ما يخسره هو فيربحه الآخر.لكل من يدخل معه في علاقة اجتماعية.بينما الإخوة تتعدى القيام بالواجبات و المطالبة بالحقوق.التي تعتبر ضرورية بمكان في المجتمع الإسلامي.إلى إرساء البعد الروحي العاطفي.الذي يقضي بأنه إذا ربح أخاك في الدنيا.فلك نصيبك في الآخرة.البعد المهم في حسابات المسلم.و

من ثم كان التنافس بين المسلمين على من يصل إلى درجة 'الإيثار'.و لو كان ذو خصاصة و هي قمة الأخوة.إذ انك لا تحب لأخيك ما تحبه لنفسك فقط.بل تحب لأخيك أكثر مما تحبه لنفسك.هذا المبدأ يتناقض مع المبدأ 'الأناني'.الذي أرسته الثقافة الغربية في سلوكيات 'مواطنيها'.و ما يتبعه من مغالبة و منافسه.و حتى القضاء على الآخر.بغرض تحقيق الفوز الدنيوي.فشتان ما بين 'الأنانية' و 'الإيثار'.

2. التقوى هي:مخافة الجليل و العمل بالتنزيل و الإستعداد ليوم الرحيل.كما يعرفها فقهاؤنا.أن تخاف الله معناه أن تبتعد عن إنتهاك حرماته.و الزنى أحد الكبائر.التي كما بينا آنفا من خلال الإحصائيات،فإنها في إزياد مضطرد.و لا بد من تفعيل العامل الروحي والإيماني بكيفية فعالة.حتى يتغلب الوازع الديني عن الوازع الشهواني.

3. محبة الخير للمسلم: هي التي كانت الأساس في عملية إيجاد طريقة عملية و مادية من أجل مساعدة بقية المسلمين.و لو لم يكونوا من القربى.بل قد يحرم القريب من الإرث و ينتفع به المسلم.و ذلك في إطار الصدقة الجارية.أو المؤسسة الوقفية.

'المؤسسة الوقفية'. التي أدت خدمة عمومية و خدمة اجتماعية. بل اعتبرت حجر الزاوية، في إرساء 'دار الإسلام'. و كانت من بين المؤسسات المستهدفة، من طرف الاحتلال الفرنسي.

أعتقد بأن مؤسسة الوقف، يمكن أن تحرر طاقات كامنة. يمكن دفعها و الانتفاع بها. في مجال الخدمة الاجتماعية في الجزائر. و إرجاع تلك المكانة المحورية التي كانت تتمتع بها في خدمة الدين و المجتمع.

الوقف كمؤسسة محورية في عملية إرساء المجتمع الإسلامي: إن الوقف أو حبس الأموال: يهدف إلى تحقيق 'البر و الإحسان'. و مواصلة الانتفاع بتلك الأموال من طرف صاحبها المتوفى في شكل: 'حسنات'. و أبواب البر و الإحسان عديدة.منها ما يتعلق:"**بالخدمة الاجتماعية**" المقدمة للفقراء و المساكين و المجموعات الهشة:من طفولة و شيخوخة و عجزة و نساء و مطلقات... و منها ما يتعلق بتدعيم "**الخدمة العمومية**":إلى جانب مجهود بيت المال.فإن الأموال الموقوفة،كانت تساعد في بناء:المساجد،المدارس،الطرقات،حفر الآبار... و هي موجودة في الجزائر. فيجب إعادة تفعيلها.و العمل على إعطائها مهمة التكفل بإحصان المسلمين و المسلمات.لما لهذا العمل من أثر على المحافظة على الدين الإسلامي و على المجتمع برمته من الإنحراف و الضياع.

خلاصة:

من خلال تتبع ظاهرتي التأخر في الزواج و الاقصاء منه بصفة نهائية ،تبين لنا احصائيا أن التاخر في الزواج يزداد من سنة الى أخرى و كذلك الاقصاء النهائي من الزواج الذي بدأ يطرح كمشكلة حقيقية و تحدي أساسي بالنسبة للسكان و بالخصوص اقصاء شريحة الاناث اللاتي تتزاوج اعمارهم العقد الرابع، و بالمازات أظهرت لنا الاحصائيات كذلك تزايد الولادات الغير شرعية كأحد الآثار المترتبة عن ظاهرتي التأخر في الزواج و الاقصاء منه بصفة مباشرة.

و إذا ما استمرت التصاعدرية للظاهرتين فأخشى ما نخشاه أن نتبع النموذج الغربي و نتساهل الاباحية، و ان كان التأخر قد و يتعمده الفرد و ذلك قصد مواصلة التعليم و كذا البحث عن الشغل و تكوين القاعدة المادية و الرمزية المواتية حتى يتمكن من الدخول في سوق الزواج و له أرزاق تفاوضية تسمح له باختيار من يراها مناسبة للمكانة التي وصل اليها ماديا و رمزيا.

و بالمقابل فإن الاقصاء من الزواج بصفة نهائية بالنسبة لنا هو عمل غير مقصود و يعيشه المعني كإكراه : يريد ان يخرج منه لكنه لا يستطيع ذلك.

بخلاف النموذج الغربي الذي يبدو أن عدم دخول مؤسسة الزواج و ان كان هو الآخر مكلف الا ان التزاوج accouplement يتم تفضيله و ممارسته في الانطلاق و لكن يمكن للذكر و الانثى العيش خارج مؤسسة الزواج و هو امر مقبول اجتماعيا ..و لو أحيط المنتوج أي الأطفال بحماية قانونية خاصة سواء داخل الزواج أو خارجه.

و بسبب هذه الظاهرة التغير عن طريق الصدمات و التغير في المؤسسات الاجتماعية و صارت مؤسستا التعليم و العمل تطيلان مدة التعليم و كذا مدة الحصول على العمل مما ينعكس على ظاهرة التأخر في الزواج، و ما ساعد على الزهد في مؤسسة الزواج النزعة النسوانية المنتعرة التي صارت تملي شروطها على الذكور. و منه صراع النزعتان الذكورية و النسوانية و التي غالبا ما يتجنبها الذكور بالتأخر عن الزواج للضغط على النزعة النسوانية بل حتى المتزوج قد ينزع الى فك رابطة الزواج، و التمسك بالسلطة الذكورية على الخضوع للنزعة النسوانية.

و الحل يكم في عدم الذوبان في المعنى المنتج من طرف الغرب الذي يزهد في مؤسسة للزواج، بل يجب استخدام البعد الروحي قصد الحفاظ على مؤسسة الزواج و الاحصان و العفة التي لا يرضى الشرع عنها بديلا و قد اقترحنا اعتماد مفاهيم من صلب العقيدة قصد تفعيلها للخروج من هته المطبات.

تفعيل الأخوة الإسلامية و كذلك التقوى و اتباع الطريق المستقيم ثم تفعيل مؤسسة الوقف و لما لا حتى مؤسسة الزكاة في توفير مناصب شغل لطالبيه و توفير سكنات لمن يحتاج الى احصان ذاته.و هذا كله حتى لا نذوب في الآخر و نبتعد عن انيتنا و حضارتنا الاسلامية و نكتفي بأن نكون من القوم التبع نفعل ما يفعلوا .

و تفعيل هته المؤسسات تحتاج الى متابعة و تقييم و تفعيل الأخلاق الاسلامية :اتباع الصراط المستقيم،التقوى و تجسيد الاخوة الايمانية بين المسلمين.

المراجع:

بوتخيل معطي، دراسة ظاهرة الطلاق:من التلاقي إلى الطلاق ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.1998.

بوتخيل معطي،العائلات الجزائرية: تحديات و رهانات و انتاج المعنى ،رسالة دكتوراه جامعة الجزائر .2010

الديوان الوطني للإحصائيات ، إحصائيات استذكارية 1970 –1996 الإحصاء للسكان و الإسكان 1998 ص14.

- مديرية النشاط الإجتماعي لولاية البليدة، نشرية داخلية، سنة 2002.

. الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني: الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء –قصر الأمم –نادي الصنوبر 28-29-30أكتوبر 2000 الجزائر.

- CENEAP , Enquéte sur les attentes des populations Rurales, 98 P. Ministère délégué chargé du développement Rural. Ed. CENEAP. 2003.

-El Watan, Ali Titouche, Le 6 Septembre 2008.

- James W. VANDERZADEN**,** the social experience**.** An introduction to sociology, Ohio state, university random house, New-York, 1998. P. 335.

- Josianne Duchène : enfants nés dans le mariage et enfants nés hors mariage .Inégalités et disparités en Europe,contextes législatifs des prestations familiales et normes sociales et culturelles, 173P. éditions Bruyland academia Bruxel 2004.

- ONS, Projections des ménages à l'horizon 2030, Collections statistiques n° 118, éd. ONS, 2005.

-Pierre BOURDIEU**, sociologie** de l'Algerie, PP. 13 /14.